مشروع المساعدة الفنية لتعزيز قدرات التخطيط الاستراتيجي
في عدد من الوزارات المختارة في لبنان

التخطيط الاستراتيجي (2016-2020)

وزارة الصناعة

مشروع رقم: **ENPI/2014/349-155**

منفذ بدعم مالي من المفوضية الأوروبية

نيسان 2016

الفهرس

1. المقدمة..... 3
2. تحليل إستراتيجي للوضع الحالي 5
1.2 على مستوى القطاع الصناعي 5
2.2على مستوى وزارة الصناعة..... 12
3.2 تحليل أصحاب المصلحة 14
4.2 تحليل البيئة الخارجية..... 15
5.2 التحليل الرباعي..... 15
3. الرسالة والرؤية والقيم..... 16
1.3 الرسالة 17
2.3 الرؤية 18
3.3 القيم 19
4.3 مقارنة بين الوضع الحالي والحالة المنشودة وتحليل الفجوات 20
5. مؤشرات النجاح 27
6. تكلفة الخطة..... 38
7. الملاحق 45
8.المراجع 60

قائمة الاختصارات / LIST OF ACRONYMS

ALI	**Association of Lebanese Industrialists**	**جمعية الصناعيين اللبنانيين**
BDL	**Banque Du Liban**	**مصرف لبنان**
CA	**Customs Administration**	**إدارة الجمارك**
CCIA	**Chambers of Commerce,Industry and Agriculture**	**غرف التجارة والصناعة والزراعة**
COLIBAC	**Conseil Libanais D'Accreditation**	**المجلس اللبناني للإعتماد**
EC	**European Commission**	**المفوضية الأوروبية**
ELCIM	**Euro - Lebanese Center for Industrial Modernisation**	**المركز اللبناني - الأوروبي للتحديث الصناعي**
EU	**European Union**	**الإتحاد الإوروبي**
IDAL	**Investment Development Authority of Lebanon**	**الموسسة العامة للإستثمار**
IMF	**International Monetary Fund**	**صندوق النقد الدولي**
IRI	**Industrial Research Institute**	**معهد البحوث الصناعية**
LCEC	**Lebanese Center for Energie Conservation**	**المركز اللبناني لحفظ الطاقة**
LGBC	**Lebanese Green Building Council**	**مجلس لبنان للأبنية الخضراء**
LIBNOR	**Lebanese Standards Institution**	**مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية**
LIRA	**Lebanese Industrial Research Achievements Program**	**برنامج انجازات البحوث الصناعية**
MoET	**Ministry of the Economy and Trade**	**وزارة الاقتصاد والتجارة**
MoI	**Ministry of Industry**	**وزارة الصناعة**
PESTLE	**Politic/Economic/Social/Technology/legal/Environmental**	**سياسة/اقتصاد/اجتماعي/تقني/قانوني/بيئي**
QUALEB	**Lebanese Quality Programme**	**برنامج الجودة اللبناني**
R&D	**Research and Development**	**بحث وتطوير**
SWOT	**Threats/ Opportunity/ Weakness/Strength**	**القوة/الضعف/الفرص/التهديدات**
SMEs	**Small and Medium-sized Enterprises**	**الصناعات الصغيرة والمتوسطة**

1. المقدمة

إن الإقتصاد اللبناني هو إقتصاد حرّ قائم على المبادرة الفردية، ويرتكز على قطاعات أساسية كالصناعة والزراعة والتجارة والخدمات بما في ذلك القطاع المصرفي الذي يلعب دوراً هاماً في جذب الاستثمارات الخارجية نتيجة ثباته بالرغم من كافة الأزمات التي مر بها لبنان.

يعاني القطاع الصناعي حالياً من مشاكل عديدة، بسبب ما خلّفته الحرب من فوضى ودمار شامل للبنى التحتية في ظلّ غياب السياسات الداعمة من قبل الحكومات المتعاقبة، فوجدنا من الضروري تنشيط هذا القطاع للإسهام في تحقيق النمو والإزدهار المستدامين.

إنطلاقا من هذا الواقع وضعت وزارة الصناعة رؤية تكاملية (لبنان الصناعة-2025) لإحياء دورها القطاعي الرائد، والمساهمة في زيادة الإنتاجية الصناعية والقدرة التنافسية عبر إعتماد آليات جديدة منها التخصُّص والتكامل الصناعي والإنفتاح نحو الداخل والخارج على حد سواء من خلال توطيد علاقاتها مع شركائها الرئيسيين المعنيين بمتابعة مشاكل الصناعيين اللبنانيين ومساعدتهم في تسويق السلع اللبنانية عالمياً وإقليمياً بالتوازي مع الاستهلاك المحلّي من خلال حملات التوعية واعتماد المعايير الدولية المختلفة في جودة الإنتاج.

بناء على هذه الرؤية بعيدة المدى تم وضع خطة إستراتيجية رباعية واقعية وموضوعية لوزارة الصناعة اللبنانية قابلة للتطبيق.

تم إعداد الخطة الإستراتيجية من خلال فريق عمل مؤلف من ثمانية أعضاء (ملحق رقم6) بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية وخبراء من الاتحاد الأوروبي.

إن التقرير الحاضر يتضمن عدد من المراحل المنفّذة بشكل علمي آخذا" بعين الاعتبار النقاط المنهجية التالية:

تحليل إستراتيجي لواقع وزارة الصناعة الحالي إعتمادا على عدة أساليب تحليلية حديثة وعلمية ومنها SWOT PESTLE , وتحليل دور أصحاب المصالح المعنيين والتي تساهم في تحقيق الأهداف المرسومة من قبل وزارة الصناعة.

إجراء مقابلات ميدانية مع بعض الشركاء الداخليين والخارجيين الذين تم اختيارهم وفقا لمعيار مدى تأثيرهم المباشر والايجابي على مسيرة عمل الوزارة وذلك عن طريق طرح أسئلة موجهة وهادفة إليهم لتعريفهم برؤية وزارة الصناعة 2025 ولتعريفهم بنشاطات فريق العمل لا سيما نيتهم في وضع خطة رباعية للوزارة يليها وضع خطة تنفيذية سنوية وللإستعلام عن المبادرات التي ينوون القيام بها بالتعاون مع وزارة الصناعة، للمساهمة المستدامة والمستمرة في تطوير القطاع الصناعي.

عرض رسالة الوزارة ورؤيتها وأبرز القيم المعتمدة لدى وزارة الصناعة وموظفيها والتي نجدها أيضا لدى الشركاء الخارجيين وفي المجتمع وما هي الخطوات التي ما زالت بحاجة الى تطوير وتقويم الأهداف الرئيسية والأهداف المحددة والنشاطات.

في نهاية المطاف لا بد من توحيد النظرة الجماعية ما أمكن وتضافر كافة الجهود ليتمكن فريق عمل وزارة الصناعة من التحول إلى خليّة عمل دائمة متخصّصة في التخطيط مستمرة في العمل، وتخطي المصاعب التي يمكن ان تطرأ داخلياً وخارجياً، من أجل إنجاز المطلوب في القطاع الصناعي، بالرغم من المشكلات المتعددة التي تحيط به على كافة الصعد (إجتماعية- إقتصادية- أمنية وغيرها)، وإيجاد بقعة آمنة مستقرة تبعده عن تأثيرات الأحداث المتلاحقة والمزمنة وتمكنه من الإستفادة من الفرص التي يمتلكها لا سيما موارد لبنان النفطية والغازية الكامنة التي إن قُدِّر لها أن تبصر النور، سترتقي به إلى المكان الذي نريد وتريده الأجيال القادمة.

تم تحضير هذا التقرير من قبل السيدة

جُمانا الهاشم (رئيس الدائرة الادارية وشؤون الموظفين/منسق المشروع)

والسيدين

بسام جوني (باحث إقتصادي)

علاء الدين الحجار (محلل ومبرمج)

مع مشاركة السيدين مارون منصور وعلي شحيمي

إشراف

الخبير الدولي المهندس ميشال منادر

2. تحليل إستراتيجي للوضع الحالي

1.2 على مستوى القطاع الصناعي

بلغ الإنتاج الصناعي اللبناني ما يقارب 5,328 مليار دولار سنة 2013 (وزارة الصناعة) وكان الإنتاج الصناعي قد بلغ ما يقارب 4,77 مليار دولار سنة 2012 (وزارة الصناعة) ما يعني ان الإنتاج الصناعي قد إرتفع من سنة 2012 الى سنة 2013 بقيمة وقـدرها 0,55 مليار دولار أي بنسبة 11,6%. وقد بلغت نسـبة مجموع الإنتاج الصنـاعي 5,328 مليار دولار الى مجموع الناتج المحلي اللبناني المقدّر حوالي 47,2 مليار دولار مايقارب 11,2 % سنة 2013(جدول رقم 2 ورسم رقم 1).

بلغ عدد المنشات الصناعية المرخصة ما يقارب 5000 منشأة سنة 2014 (وزارة الصناعة). علماً ان عدد العاملين في القطاع الصناعي يناهز 83.000 عاملاً ومجموع القيمة المضافة بلغ 2,1 مليار دولار (حسب ارقام سنة 2007). يقدّر عدد العاملين حالياً في القطاع الصناعي بمايقارب 134.000عامل.

وبلغت قيمة السلع الصناعيّة المستوردة وفق إحصاءات المديرية العامة للجمارك عام 2013 21,228 مليار دولار (جدول رقم4). أما قيمة السلع الصناعيّة المصدّرة فقاربت3,360 مليار دولار، أي ما يعادل 63 بالمئة من الإنتاج الصناعي المحلي الذي بلغ 5,32 مليار دولار سنة 2013. على ضوء هذه الإحصاءات، يمكن تقدير قيمة الطلب المحلي على السلع الصناعيّة (محلية وأجنبية) فـي العام 2013، دون تحديد حجـم المخزون من هـذه السلع، بحـوالي 23,196 مليار دولار. وبلغت نسبة الإنتاج الصناعي اللبناني (5,328 مليار دولار سنة 2013) الى قيمة الطلب المحلي على السلع الصناعية بنسبة 21% (جدول رقم 1). وبذلك بلغت قيمة الإستهلاك المحلي سنة 2013 من السلع الوطنية ما يقارب مليارين دولار،اي ان الإستهلاك المحلي من السلع الوطنية تصل نسبته الى 8,6% من قيمة الطلب المحلي على السلع الصناعية محلية وأجنبية (جدول رقم 1). إضافة الى ان الصادرات الصناعية قد بلغت 3,360 مليار دولار سنة 2013 (جدول رقم 2) وذلك يؤشر الى إمكانية التوسُّع في السوق المحلي اللبناني ليتمكن من إستيعاب نسبة أعلى من الناتج الصناعي المحلي.

بلغت قيمة الصادرات الصناعية مـا يقـارب 3,149 مليار دولار سنة 2014 اي ما نسبته 94% من الصادرات العامة التي تبلغ حوالي 3,312 مليار دولار لسنة 2014 (الجمارك اللبنانية).

جدول رقم 1

السنة	الإنتـــاج الصناعي	نسـبة الإنتـاج الصـناعي/قيمة الطلـب المحلـي علـى السـلع (محليـة واجنبية)	السـلع الصـناعية المستوردة	السـلع الصـناعية المصدرة	نسـبة السـلع الصـناعية المصدرة/الإنتاج الصناعي	قيمـة الإستهلاك من السلع المحلية	قيمة الطلب المحلي على السلع (محلية واجنبية)	نسـبة الإسـتهلاك المحلـي مـن السـلع الوطنيـة\ قيمـة الطلـب المحلـي علـى السـلع الصـناعية (المحليـة والأجنبية)
2010	3,941	%21.1	17,963	3,291	%83,5	0,650	18,612	%3,5
2011	4,171	%20	20,158	3,530	%84,6	0,641	20,798	%3
2012	4,770	%20,6	21,279	2.952	%61,8	1,818	23,097	%7,9
2013	5,328	%22	21,228	3,360	%63	1,968	23,196	%8.6

(هذه الأرقام بمليارات الدولارات –الجمارك اللبنانية – وزارة الصناعة)

يبين هذا الجدول قيمة الطلب المحلي على السلع الصناعية (محلية واجنبية) وقد تم إحتسابه وفق المعادلة التالية:
قيمة الطلب المحلي على السلع الصناعية (محلية وأجنبية) = قيمة الإنتاج الصناعي + قيمة الواردات من السلع - الصادرات الصناعية.

جدول رقم 2

السنة	الإنتاج الصناعي	الناتج المحلي	نسبة الإنتاج الصناعي \ الناتج المحلي
2010	3,94	38,4	%10
2011	4,17	40,1	%10,40
2012	4,77	44,1	%10,80
2013	5,32	47,2	%11,20

(هذه الأرقام بمليارات الدولار - الجمارك اللبنانية)

هذا الجدول يبين: تغيُّر الإنتاج الصناعي ونسبة الإنتاج الصناعي الى الناتج المحلي من سنة 2010 الى سنة 2013. من الملاحظ النمو البطيء في الإنتاج الصناعي من سنة 2010حتى سنة 2013 بسبب الزيادة في الواردات والتداعيات الإقتصادية للأزمة السورية وإقفال الحدود البرية وتأثيرها على الصادرات اللبنانية.

رسم رقم 1

يبين نسبة الإنتاج الصناعي الى الناتج المحلي

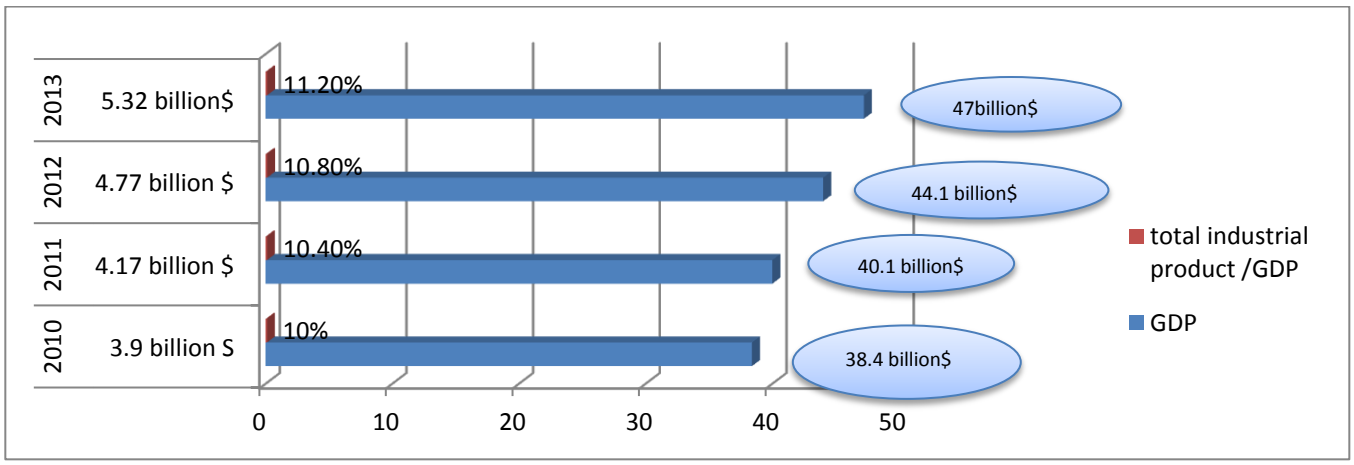

يبين هذا الرسم الزيادة التدريجية في الإنتاج الصناعي من سنة 2010 الى سنة 2013 ونسبة الإنتاج الصناعي من الناتج المحلي حتى الوصول الى الهدف الإستراتيجي وهو الوصول الى نسبة 13 % في الحد الأدنى سنة 2020.

جدول رقم3

السنة	الصادرات الصناعية	الناتج المحلي	نسبة الصادرات الصناعية الى الناتج المحلي
2002	484	15100	6.50%
2003	1087	16500	6.90%
2004	1467	21100	6.90%
2005	1667	21500	7.70%
2006	1737	22000	7.80%
2007	2353	24900	9.40%
2008	2978	29200	10.10%
2009	2595	35500	7.30%
2010	3291	38400	8.50%
2011	3334	40100	8.30%
2012	2952	44100	6.60%
2013	3360	47200	7.90%
2014	3149	47000	6.70%

(هذه الارقام بملايين الدولارات مصدرها وزارة الصناعة / مصلحة المعلومات الصناعية + إدارة الجمارك اللبنانية).

هذا الجدول يبين : قيمة الصادرات الصناعية، مجموع الناتج المحلي ونسبة الصادرات الصناعية الى مجموع الناتج المحلي من سنة 2002 الى سنة 2014. من الملاحظ إنخفاض نسبة الصادرات الصناعية / مجموع الناتج المحلي من 10,10% سنة 2008 الى 6,7% سنة 2014. تاثرت الصادرات الصناعية اللبنانية بسبب الأزمة السورية التي ادّت الى إقفال الحدود البرية.

جدول رقم 4

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	صادرات\ واردات	صادرات صناعية
2010	4,252	17.963	-13.7109	23.70%	3.291
2011	4,265	20.158	-15.8927	21.20%	3.334
2012	4,483	21.279	-16.7967	21.10%	2.952
2013	3,935	21.228	-17.2925	18.50%	3,360
2014	3.312	21.137	-17.8246	18.60%	3.149

(هذه الأرقام بمليارات الدولارات / الجمارك اللبنانية)

هذا الجدول يبين : تغيُّر قيمة مجموع الصادرات العامة، الصادرات الصناعية، الواردات، الميزان التجاري و نسبة الصادرات الى مجموع الواردات. من الملاحظ إرتفاع العجز في الميزان التجاري من حوالي 13,7 مليار دولار سنة 2010 الى حوالي 18 مليار دولار سنة 2014 بسبب عدم نمو الصادرات الصناعية،الزيادة في الواردات والتداعيات الإقتصادية للأزمة السورية. بلغت نسبة تغطية الصادرات العامة الى مجموع المستوردات حوالي 18,5 % لسنة 2013 متراجعة من 21,1% لسنة 2012. بلغت قيمة المستوردات اللبنانية عام 2013 نحو 21 مليار و228 مليون دولار وبلغ مجموع قيمة الصادرات العامة 3,936 مليار دولار. فبذلك يكون العجز في الميزان التجاري حوالي 17,292 مليار دولار، أي بإرتفاع نسبته 2,5 % مقارنة مع العام 2012 حين بلغ العجز 16,7967 مليار دولار.

إن القطاع الصناعي يعاني من بعض العقبات أبرزها عدم إعطائه الأولوية من قبل الحكومات المتعاقبة وغياب السياسات الداعمة له على مستوى الحكومة. بالرغم من تقديم الحكومة بعض المساعدات المالية للصناعيين ليتمكنوا من تصدير منتجاتهم عبر البحر بعد إقفال الحدود البريّة بسبب الأزمة السورية. حيث ان هذا القطاع يعاني من نقص في التمويل الحكومي لإنشاء مناطق صناعيّة جديدة. بالإضافة الى كلفة الإنتاج العالية بالنسبة للطاقة واجورالعمال وأسعار العقارات وإستخدام المياه ومحاربة التلوث. إن عدم الإستقرار السياسي والأمني والتدهورالإقليمي أدّى الى إقفال الحدود وتأثيرها السلبي على الصادرات الصناعيّة اللبنانيّة وزيادة العجز المزمن في الميزان التجاري الى ما يقارب 17,824 مليار دولار سنة 2014 وزيادة الواردات الى 21,137 مليار دولار. كذلك أدّى عدم الإستقرار الأمني الى نقص الإستثمارات في القطاع الصناعي. ناهيك عن ضغط اللاجئين على البنية التحتيّة اللبنانيّة (تلوث/هدر للمياه وللطاقة). لقد جاء لبنان في المرتبة 101 على 140 دولة، محقّقاً نتيجة 7/3,84 في مؤشّر التنافسيّة العالميّة الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي للفترة المتراوحة بين العامين 2015-2016، متقدماً بذلك من المرتبة 113 التي كان عليها خلال فترة 2014-2015. وقد إحتلت سويسرا المركز الأول في مؤشّر التنافسيّة العالميّة محققة 7/5,76.

رسم رقم 2

موقع لبنان في التنافسية العالمية/ (World Economic Forum Report) - Lebanon

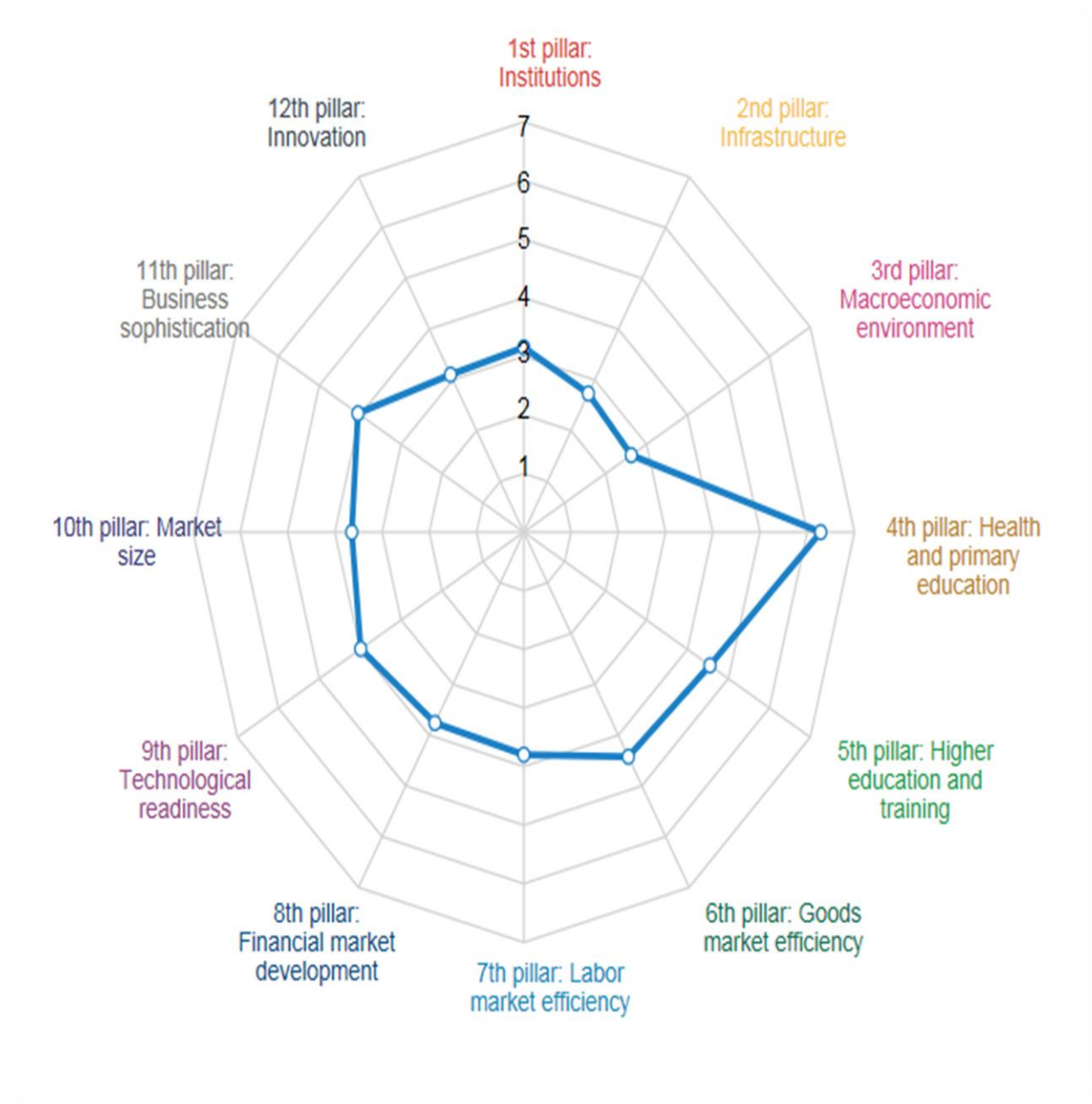

يبين الرسم التقييم الأولي للدرجات التي حازها لبنان في مجال التنافسية العالمية. وتتميز بإنخفاضها في الأبعاد كافة (المؤسسات، البنية التحتية ،البيئة الإقتصادية، الإبتكار، التكنولوجيا، نمو الأسواق المالية، أسواق العمال، السلع، حجم الأسواق، تطور الأعمال)، بإستثناء البعد المتعلق بالصحة والتعليم الأساسي والجامعي الذي لايزال متميزاً. هذه المرتبة المتدنية هي بشكل خاص

بسبب نقاط الضعف التالية في كلفة الإنتاج: اسعار العقارات المرتفعة غير المتوفرة للصناعيين- أكلاف الطاقة (الكهرباء – الوقود) – كلفة اليد العاملة – كلفة التمويل (الفوائد).

موقع سويسرا في التنافسية العالمية/Switzerland - (World Economic Forum Report)

يبين هذا الرسم بأن سويسرا تتميز بتفوقها في الأبعاد كافة.

بالإضافة الى إن عدم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في الإتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى قد أدى الى إغراق الأسواق اللبنانية بالسلع الأجنبيّة الذي يؤدي لزيادة المنافسة وزيادة الواردات وتدنّي مستوى الصادرات الصناعية ونقص في الإستثمارات والبطالة. وتقوم وزارة الصناعة بالترويج للمنتجات الصناعية اللبنانية عبر حملات إعلانية مرئية ومكتوبة. وتدعو الوزارة للتوجه نحو الإقتصاد الرقمي. وتسعى الوزارة للإستفادة من دعم المؤسسات الدوليّة (كالإتحاد الأوروبي واليونيدو...) لإطلاق المشاريع الجديدة (إنشاء مناطق صناعيّة جديدة). وكذلك تعمل الوزارة على تأمين قروض ميسّرة مقدّمة من كفالات ومصرف لبنان والمصارف الخاصّة للمؤسسات الصناعيّة الصغيرة والمتوسطة. كذلك تعمل الوزارة من خلال برنامج ليرا والتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث العلمية لدعم وتشجيع الاهتمام بالبحث والتطوير R&D.

وتسعى الوزارة الى تفعيل التواصل مع وزارة الخارجية والمغتربين لتفعيل دور السفارات في تسويق المنتجات الصناعية. وكذلك تفعيل التعاون مع وزارة الإقتصاد والتجارة لإعادة تقييم الإتفاقيات التجارية لإزالة العوائق التقنية المفروضة على بعض المنتجات المصدّرة.

2.2على مستوى وزارة الصناعة

إن وزارة الصناعة اللبنانية تتميز في العلاقة الإيجابية المبنية مع المواطنين من جهة وبينها وبين بقية المؤسسات العامة والخاصة والمنظمات الدولية والاقليمية وغير الحكومية من جهة أخرى. كذلك ترتبط الوزارة بعلاقة تنسيق وتعاون متبادل على كل الأصعدة مع جمعية الصناعيين اللبنانيين التي يوجد لديها مكتب تنسيقي دائم في وزارة الصناعة. وتتميز الوزارة أيضاً بوجود المؤهلات العلميّة والإختصاصات المتنوّعة والخبرات المكتسبة من خلال المشاركة في الدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات والطاولات المستديرة التي تشارك فيها الوزارة داخل لبنان وخارجه. كما تعتمد الوزارة الشبّاك الموحّد لخدمة المواطنين وتسهيل الإجراءات الإدارية للحصول على التراخيص والشهادات الصناعية. إن الوزارة تتّبع سياسة الباب المفتوح والشفافية والدور الإرشادي والتوجيهي في عملية الترخيص وعند المراقبة الميدانية على المصانع من الناحية الفنية والعملية. وبذلك تساهم الوزارة مساهمة فعّالة في تحسين البنية التحتية لجودة المنتج اللبناني.

تقوم وزارة الصناعة بكشوفات دورية لزيادة قوننة المؤسسات الصناعية وتأمين تطابقها مع معايير السلامة الدولية. ومع المهارات القياديّة من خلال القرارات والتعاميم والمذكرات والتوجيهات ووضع المشاريع والخطط وذلك بهدف تطوير أداء القطاع الصناعي، قامت وزارة الصناعة بوضع رؤية تكاملية شاملة للقطاع الصناعي (لبنان الصناعة 2025) تتألف من أهداف إستراتيجية وسبعة اهداف عملانية لكل منها حددت الخطوات والأدوات لتنفيذها.

وتتميز الوزارة بإلتزام مختلف وحداتها بالمشاركة الفعّالة في صنع القرار، وتعلن عن الإحصاءات والمعلومات الصناعية شهرياً بالإضافة الى الترويج الإعلامي للصناعة عبر موقعها الإلكتروني التالي: (www.industry.gov.lb) المتطور دائماً وعبر إصدار مجلة خاصة شهرية تعنى بالقطاع الصناعي (الحدث الصناعي) وسنوياً عبر دليل متخصص، وعبر ورش العمل والندوات والمقابلات الصحفية من أجل التوجيه ونشر الوعي والترويج للقطاع الصناعي وتوجيهه نحو الأفضل وتحسين صورة المنتج اللبناني.

تعاني وزارة الصناعة حاليا من بعض المشاكل المادية من ناحية عدم كفاية الموازنة المالية المخصصة لها من الحكومة (لأداء عملها كما يجب للقيام بمهامها بأفضل مايمكن) ومن ناحية أخرى النقص في التمويل الحكومي (لإنشاء مناطق صناعيّة جديدة مثلاً). كما تعاني من بعض الشغور في بعض المراكز القياديّة حيث يوجد رئيس مصلحة واحد معين بالأصالة من أصل أحد عشر مركزاً ملحوظا في الهيكلية للفئة الثانية إضافة الى الشغور في وظائف الفئتين الثالثة والرابعة، إضافة الى غياب المزيد من الحوافز المعنويّة كالترفيعات والترقيات في القطاع العام ككل. وقد تم وضع مشروع قانون جديد بتعديل قانون الوزارة ومشروع مرسوم بتعديل تنظيمها وهيكليتها لم يتم إقرارهما حتى الآن.

وقد وضعت الوزارة مشروعاً يجري العمل على تنفيذه، يتضمن تأمين مبنى مركزي جديد لها وللمؤسسات المرتبطة بها ومراكز جديدة لمصالحها الإقليمية، كافية وحديثة لتكون مؤهلة لتقديم أفضل الخدمات وإستيعاب العاملين فيها.

اما على مستوى النصوص القانونية فإن الوزارة تعمل على تحديث النصوص التنظيمية الخاصة بها . مع الإشارة الى النقص في القوانين التي تدعم الصناعة. ولكن الوزارة تعمل على الإستفادة من الدعم التقني المقدّم من المنظمات والهيئات الدولية والاقليميّة وغير الحكوميّة (IECD -UNDP-UNIDO- EU والجهات المانحة...). إضافة الى تعزيز التعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين لمتابعة مشاكل الصناعيين ومن خلال برنامج تعزيز البحوث الصناعيّة وتبادل معلومات مع غرف التجارة والصناعة والزراعة تمهيداً لمنح شهادات المنشأ.

إن وزارة الصناعة عرّابة لبعض المتخرجين من الجامعات اللبنانيّة عبر منحهم فرصة تدريبيّة في بعض المصانع.

وهناك تعاون مستمرّ مع المؤسسة اللبنانية لتشجيع الإستثمارات IDAL في عدّة مشاريع وإتفاقيات دولية. وتعمل الوزارة على توقيع مذكرات تفاهم وبروتوكولات لتعزيز الصناعة والبحوث العلمية التي تساهم في تنمية القطاع الصناعي وترأس برنامج الإنجازات الصناعية LIRA . بالإضافة الى المشاركة في فرق عمل مشتركة مع مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانيّة لإصدار مواصفات لبنانية جديدة أو لتحديثها. كما تتعاون الوزارة مع معهد البحوث الصناعيّة IRI لمتابعة إصدار شهادات المطابقة واعتماد مختبراته في الفحوص المخبريّة. تسعى الوزارة الى تفعيل دور المجلس اللبناني للإعتماد COLIBAC وزيادة التعاون والتنسيق مع مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ومعهد البحوث الصناعية بهدف تحسين البنية التحتية للمنتج اللبناني.

والتشاور دائم مع الإدارات والمؤسسات المعنية وجمعية الصناعيين اللبنانيين ومعهد البحوث الصناعية والمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية بهدف تفعيل التعاون والتنسيق مع القطاعات الصناعية لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأخذ بإقتراحاتها والإطلاع على حاجاتها من أجل وضعها ضمن خطة مشروع التخطيط الإستراتيجي. وتقوم الوزارة بتوجيه الشباب اللبناني نحوالإهتمام بالتعليم المهني والتقني وربطه بسوق العمل وحاجات القطاع الصناعي للمؤهلات والكفاءات العلمية والتدريبية وتطوير مستواه، وتدعو الصناعيين للمشاركة في الدورات التدريبية والمؤتمرات وورش العمل بهدف تطوير عملهم والإطلاع على أفضل الممارسات الناجحة.

3.2 تحليل أصحاب المصلحة

عرض للشركاء الاستراتيجيين المنخرطين في عملية تطوير القطاع الصناعي وتقديم الخدمات والمعلومات والتقنيات التي تساهم في تحقيق الأهداف المرسومة من قبل وزارة الصناعة.

رسم رقم 3

أصحاب المصلحة الخارجيين /القطاعيين/الداخليين

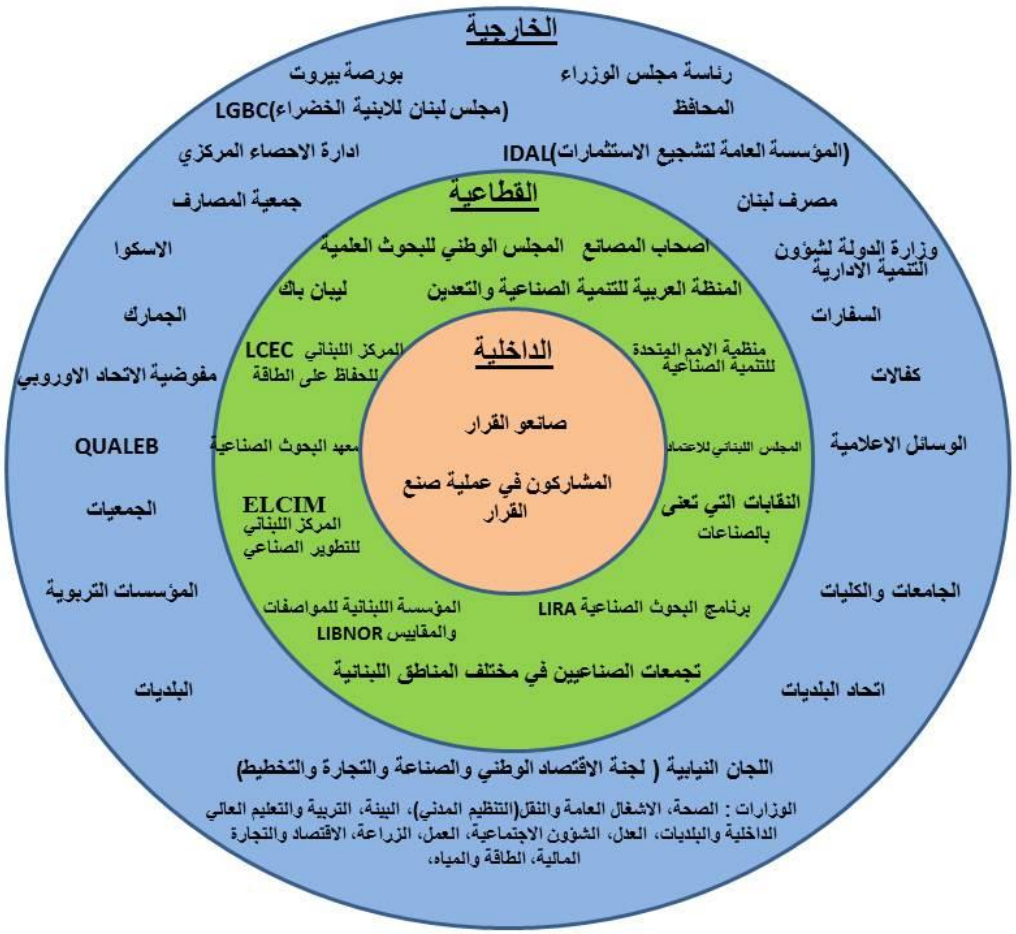

ملاحظة : (مختصر عن وقائع مقابلة أصحاب المصلحة موجودة في الملاحق 4-5)

4.2 تحليل البيئة الخارجية

5.2 التحليل الرباعي

قام فريق التخطيط الإستراتيجي في وزارة الصناعة بتحليل الوضع الحالي وقد تضمن التحليل:

- مسحاً للبيئة الخارجية المحيطة بالوزارة PESTLE (ملحق رقم1)
- تحليلاً رباعياً SWOT للبيئة الداخلية للوزارة (ملحق رقم2)
- تحليلاً رباعياً SWOT للبيئة الخارجية للوزارة (ملحق رقم 3)

3. الرسالة والرؤية والقيم

1.3 الرسالة

رعاية القطاع الصناعي والإسهام في تنميته وتنشيطه وحمايته وتطويره

تنبثق رسالة وزارة الصناعة من خلال القوانين والأنظمة المرعية الإجراء التي رسمها المشترع للقطاع الصناعي لاسيّما القانون رقم 642 تاريخ 1997/6/2 (إحداث وزارة الصناعة) حيث ورد في المادة الثانية منه مهام وزارة الصناعة، وفقا لما يلي:

تعنى وزارة الصناعة بشؤون القطاع الصناعي والإسهام في تنميته وتنشيطه والسهر على تطبيق القوانين والأنظمة المتعلّقة بالشؤون والقضايا الصناعيّة على مختلف أنواعها، وإتخاذ التدابير اللازمة من إعداد وتنسيق وتنفيذ، لتعزيز الصناعة الوطنيّة وإنمائها وحمايتها وتطويرها ومعالجة شؤونها، من خلال سياسة عامة تحفظ التوازن الإقتصادي. وهي تتولى بصورة خاصة:

- تنظيم عمل الصناعات الوطنيّة وحمايتها وتطويرها وتشجيعها.
- الترخيص بتأسيس المؤسسات الصناعية، مراقبة إستمرار توافر شروط ترخيصها ومراقبة جودة الإنتاج.
- إقتراح إنشاء المناطق الصناعيّة ومراكز التجمع الصناعي وتصنيفها وتصنيف الصناعات.
- المساعدة على تأسيس صناعات جديدة والعمل على تنمية الصناعة الوطنية .
- دعم الصناعة الوطنية ومكافحة حالات الإغراق ومنح التصدير وزيادة الواردات.
- الإهتمام بالتشريع الصناعي والإشتراك في تحضير الإتفاقيات التجارية الدوليّة المتعلّقة بالصناعة.
- العناية بقضايا الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية المهتمة بشؤون الصناعة والصناعيين.
- العمل والتنسيق مع مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية من أجل إنماء القطاع الصناعي.
- الإسهام في رفع المستوى التقني لليد العاملة اللبنانية.
- وضع الإحصاءات الصناعيّة وتحديثها وتحليلها وجمع المعلومات والمعطيات اللاّزمة لدرس مجالات التوظيف في المشاريع الصناعيّة في لبنان ومجالات تصريف المنتجات الصناعيّة الوطنيّة في الأسواق الداخليّة والخارجيّة.

2.3 الرؤية

صناعة تسهم بفعّالية وثبات في تحقيق التنمية المستدامة

أعدت وزارة الصناعة رؤية تكاملية للقطاع الصناعي للعام 2025 مستوحاة من الواقع الذي وصل إليه القطاع الصناعي بعد تجارب عديدة على مدى سنين طويلة، كما ان جميع العاملين في المديرية العامة للصناعة قد وحّدوا جهودهم ونظرتهم وهم يطمحون خلال السنوات الخمس القادمة الى تحقيق خطوات ممنهجة وهادفة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تعريف الجيل الصاعد على الإختصاصات العلميّة الصناعيّة وتعزيزالترابط بين المدارس والوزارة والصناعيين لتأمين زيارات ميدانية للطلاب الجامعيين.
- تفعيل الحوار بين وزارة الصناعة والمؤسسات والهيئات التابعة لوصايتها لتصويب الأهداف ولخدمة الصناعة اللبنانية.
- زيادة نسبة الناتج الصناعي الى الناتج المحلي الإجمالي (من 11.2٪ سنة 2013 إلى 13٪ سنة 2019).
- دعم الصناعة اللبنانيّة لتنافس السلع الأجنبيّة من خلال تحسين البنية التحتيّة لجودة المنتج اللبناني بشكل يتوافق مع المعايير والمواصفات الدولية.
- العمل على خلق مدن صناعية ذات خدمات تكاملية جديدة، لتحسين الجدوى الاقتصادية للمصانع وللإستخدام الأمثل للأراضي وحفاظاً على البيئة المحيطة ولتنمية المناطق الريفية.
- الترويج للصناعة الوطنية بالتنسيق مع جمعية الصناعيين اللبنانيين، لا سيما زيادة الوعي لدى المستهلك اللبناني على أهمية إستهلاك السلع الوطنية، عبر اطلاق شعارات موضوعيّة ترويجية مثل شعار:" (لبنان الصناعة)" و"الصناعة قوة تغيير"
- تشجيع الصناعيين اللبنانيين على المشاركة فـي المعارض التي تقام محلياً، إقليمياً ودولياً لعرض أجود وأفخر الصناعات اللبنانيـة: كالمواد الغذائيّـة - المجوهرات - النبيذ الفاخر - تصميم الأزياء (Haute couture) - زيت الزيتون...
- تطوير قدرات الموارد البشرية في وزارة الصناعة من خلال المشاركة في دورات تدريبيّة تخصّصية في الخارج، تساهم في زيادة الإنتاجية وإبتكار وسائل جديدة في طريقة العمل، والإطلاع على التجارب الناجحة.
- إقامة دورات تدريبيّة بشكل دوري للصناعيين والعاملين لتعريفهم على احدث أنظمة الجودة العالمية، كيفية عملها، طريقة تطبيقها وعلى كيفية عمل الآلات الصناعية المتطورة.
- التواصل المباشر مع جمعية الصناعيين اللبنانيين وأبرز النقابات المهتمة بالإنتاج الصناعي للعمل على حلّ مشاكل الصناعيين بشكل مباشر من دون وساطة وللعمل على إنسياب السلع اللبنانية الى الخارج بسهولة

3.3 القيم

في مسيرتنا الإستراتيجية لتحقيق رسالتنا على المستويات كافة نحتكم نحن أسرة وزارة الصناعة الى منظومة قيمنا المشتركة التي ستبقى مرجعيتنا الأولى والأساسية ألا وهي:

المساواة	ترسيخ مبدأ المساواة بين الصناعيين، والنظر في قضاياهم بحيادية وحل مشاكلهم. وتقليص العقبات التي تعترض إزدهار المؤسسات الصناعية الناشئة (STARTUPS).
الابتكار والتميز	دعم الابتكار، والإبداع وتبنّي ثقافة التميز وتهيئة المناخ الإيجابي لمعاونة موظفي وزارة الصناعة على تحويل أفكارهم إلى نتائج عملية تسهم بشكل فعال في تحقيق الوزارة لإنجاز متميز.
النزاهة والشفافية	العمل في إطار من النزاهة والشفافية التامة ووضع المعايير المناسبة لتحقيق ذلك، بتوفير القدر المناسب من المعلومات للأطراف ذات العلاقة، وإرساء نهج مؤسسي قادر على الحصول على ثقة المتعامل، وترسيخ مصداقية الوزارة.
المهنية العالية	العمل على التطوير الذاتي والمعرفة المستمرة.
التواصل والشراكات الفاعلة	نشر المعلومات الصناعية والإحصائية وتكريس التواصل الداخلي والخارجي وانفتاح الوزارة على محيطها لتحقيق منافع مشتركة للوزارة ولموظفيها ولشركائها في كافة المجالات.

4.3 مقارنة بين الوضع الحالي والحالة المنشودة وتحليل الفجوات

تسعى وزارة الصناعة الى تطوير القطاع الذي تديره مع توسيع مروحة الانتاج النظيف وفق معايير الجودة من خلال إتخاذ إجراءات متعددة وبشكل أوّل عبر إعداد مشروع البيان الوزاري عند تشكيل الحكومات المتعاقبة حتى يتم تبنّي الخطط والبرامج الصناعية قيد الانجاز تحت مظلة قانونية.

إن الوضع السياسي اللبناني ليس مستقرا وغالبا ما يؤدي الى شلل العمل الاداري حيث لا يتم اصدار أنظمة ونصوص قانونية جديدة لتسيير المرفق العام ولإدارة القطاع الصناعي وفقا للأصول.

وفي إطار السياسات والمبادرات وضعت وزارة الصناعة رؤيتها التكاملية 2025 لتنمية القطاع الصناعي على المدى القريب وعلى المدى البعيد. وتستفيد المديرية العامة للصناعة من مشروع التخطيط الاستراتيجي المموّل من الاتحاد الأوروبي عبر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية لإعداد خطة استراتيجية (2016-2020) مع خطة تنفيذية سنوية عملانية بشكل موضوعي قابل للتطبيق والقياس بموجب مؤشرات أداء قياسية علمية.

إن معظم النصوص القانونية التي ترعى شؤون الصناعيين المتعلقة ببعض الاعفاءات الضريبية و/أو منح إمتيازات للصناعة الوطنية هـي قديمة العهد وبحاجة الى تحديث بمـا يتناســب والتطور التكنولوجي، التقني والفني. وهو ما تعمل الوزارة على إنجازه بحسب الحاجة والإمكانيات والظروف المتوفرة .

إن وحدات وزارة الصناعة ورأسمالها البشري تجهز على الدوام وفق الامكانات المتاحة .

الصرف يجري على أساس موازنة عام 2005 وما أضيف اليها من تعديلات ترصد لوزارة الصناعة سنويا هامشا ماليا يتراوح بين 6 و7 مليار ليرة لبنانية لتغطية كامل النفقات على صعيد الوزارة وعلى الصعيد القطاعي كما يشمل مقدار المساهمات الممنوحة من وزارة الصناعة لمعهد البحوث الصناعية ولمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وللمجلس اللبناني للإعتماد بالاضافة الى جمعية الصناعيين اللبنانيين.

وتسعى الوزارة بشكل مستدام الى تطوير قاعدة المعلومات المتوفرة لديها من خلال تيويم إحصاءاتها ومعلوماتها وإطلاق استمارات ودراسات بحيث يملأ كل صناعي إستبيانا مفصلا عن وضع مصنعه الحالي قبل إستلامه للشهادة الصناعية الممنوحة له من الوزارة. إن شركاء الوزارة الداخليين والخارجيين لديهم مكانة كبيرة فيها حيث يوجد تعاون وطيد ومباشر لحلّ المشاكل المُلِحَّة والطارئة للصناعيين حيث يتم إبلاغ الجهات المعنية بشكل رسمي مع متابعة مستمرة.

ملخص تحليل الفجوات

	الحالة الراهنة	الحالة المنشودة	الفجوة
السياسات والمبادرات	• نظام التجارة الحرة • عدم وجود سياسات داعمة للقطاع الصناعي على المستوى الحكومي • وضعت الوزارة رؤية تكاملية لتطوير القطاع الصناعي	• سياسات حكومية داعمة للقطاع الصناعي • تنفيذ الرؤية التكاملية • خطة إستراتيجية خمسية 2016-2020	• مناخ سياسي داعم • تطوير القطاع الصناعي بشكل مستدام • عدم وجود خطة إستراتيجية وخطة تنفيذية • التجاوب من القطاع الخاص • إلتزام المواطنين بدعم الصناعة الوطنية عبر إستهلاك منتجاتها.
الإطار التشريعي	• نقص في القوانين التي تدعم الصناعة • قوانين غير ميوّمة	• إقتراح جميع القوانين التي تمنح إعفاءات صناعية وتصحيح وضعها.	• إصدار قوانين جديدة تمنح إعفاءات للصناعات الجديدة والخضراء وترعى وتمنح إمتيازات للصناعات المتوسطة والصغيرة الحجم • تيويم النصوص القانونية الراعية للصناعة ولعمل الوزارة.
الأنظمة في المؤسسة	• قانون رقم 97/642 لإنشاء وزارة الصناعة • مرسوم رقم 98/13173 لتنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكها • مرسوم رقم 2002/8018 تحديد اصول الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية	نصوص قانونية حديثة راعية للصناعة	الروتين الإداري
العمليات	• إصدار التراخيص الصناعية وشهادات الإستثمار الصناعية والقيام بالكشوفات الدورية على المصانع.	• الترخيص لأكبر عدد ممكن من المؤسسات الصناعية وتصحيح وضعها.	• تفعيل الكشوفات الصناعية ونشر الوعي بين الصناعيين • التعاون مع النقابات المعنية وجمعية الصناعيين.
الموارد والمهارات والمعرفة التي يتمتع بها الموظفون	• موازنة محدودة للوزارة • موارد بشرية متخصصة • مهارات عالية في تقديم الخدمات الصناعية والتراخيص والكشوفات ووضع الدراسات الإقتصادية اللازمة لتطوير القطاع الصناعي.	• موازنة تلبي حاجات القطاع الصناعي • توظيف جديد لزيادة الموارد البشرية • تطوير مهارات الموظفين وزيادة المشاركة في الدورات التخصصية في الخارج	• التعاون مع وزارة المالية (مديرية الموازنة) • التعاون مع معاهد التدريب ومجلس الخدمة المدنية للتوظيف. • عدم كفاية الدورات التخصصية للموظفين
أماكن العمل والمعدات	• معدات واماكن عمل جيدة • مبنى للوزارة غير كافٍ. • نقص في السيارت والتجهيزات الفنية المناسبة	• تأمين مبنى مركزي جديد • تامين السيارات والتجهيزات الفنية المناسبة	• التعاون مع الجهات المانحة و OMSAR و UNIDOو الإتحاد الأوروبي ...) للحصول على الدعم والمساندة
المعلومات وممارسة المعلوماتية	• توفر بنك معلومات غير مكتمل	• بنك معلومات صناعية حديثة ومكننة كامل المعلومات الإحصائية والصناعية	• عدم توفر الإمكانيات المادية • جهاز بشري غير كاف
العلاقات مع اصحاب المصلحة	• علاقة إيجابية مع اصحاب المصلحة والمشاركة في ورش العمل والطاولات المستديرة لدعم وتطوير قطاع الصناعة.	• العمل على إستمرارية العلاقة الإيجابية مع معظم اصحاب المصلحة وتطويرها ومأسستها	• إستمارات • مراجعات وشكاوى

4.الغايات الإستراتيجية - الإهداف المحددة- الأنشطة

ملخص الغايات والأهداف المحددة والأنشطة

الغاية العامة	الهدف المحدد	النشاط
-1 **توسيع السوق المحلي بزيادة الإنتاج الصناعي بنسبة 30% (من 5.32 مليار دولار حسب الأرقام المقدّرة سنة 2014 الى 7 مليار دولار في نهاية سنة 2020)**	1.1 دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والحرفية وتعميمها مناطقياً	1.1.1 تبسيط إجراءات الترخيص الخاصة بهذه المؤسسات وقوننة اوضاعها وتوجيهها بالتعاون مع الشركاء (وزارة الشؤون الإجتماعية، نقابة الحرفيين، جمعية الصناعيين اللبنانيين). 2.1.1 إطلاق ومتابعة مشاريع مشتركة مع المنظمات الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية والحكومات الأجنبية والبنك الدولي ومصرف لبنان والشركات المالية لزيادة الحوافز بهدف توفير تمويل إضافي للقطاع الصناعي ولتقديم مساعدات تقنية (مناطق صناعية، طاقة بديلة، بيئة نظيفة، أبحاث وتطوير، تدريب، تسويق، منتجات جديدة ومتميزة) 3.1.1 مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية لا سيما تكنولوجيا المعلومات، الأعشاب ولوحات التحكم الالكتروني وتعميمها تباعاً على قطاعات اخرى 4.1.1 متابعة إقرار مشروع قانون الدمج بين المصانع ونشر فوائده وتوجيه الإستثمارات نحو التوسع والتكامل من أجل تفعيل المرسوم المتعلق بالتحسين العقاري وتخفيض نسبة الضريبة (من 10 الى 5% بأقل تقدير) لتخفيف العبء عن الصناعين.
	2.1 تنظيم المناطق الصناعية القائمة وتأمين مناطق صناعية في جميع المناطق اللبنانية	1.2.1 رفع مستوى دائرة المدن والمناطق الصناعية في الوزارة الى مصلحة وتقوية دورها وإنجاز البنى التحتية للمناطق الصناعية الجديدة المقترحة (بعلبك –تربل – جليلية) بالتعاون مع اليونيدو. 2.2.1 عقد إجتماعات دورية مع الإدارات والجهات المعنية (إدارات عامة ومؤسسات عامة ونقابات والبلديات) لتطوير البنى التحتية والخدمات الداعمة للمؤسسات والمناطق الصناعية . 3.2.1 تشجيع الإستثمار الداخلي والخارجي في المناطق الصناعية في صناعات القيمة المضافة العالية والعمل على تامين اقصى التسهيلات الممكنة له ضمن حدود

		المصلحة الوطنية.
	3.1 حماية الصناعة الوطنية ودعمها لزيادة إنتاجها وإنتشارها وزيادة قدرتها التنافسية	1.3.1 حث المصانع بكل الوسائل المتاحة إيجابياً على تدريب عمالهم ورفع مستوى خبراتهم. 2.3.1 العمل داخلياً وخارجياً لدعم المصانع المؤهلة والواعدة بالقروض والهبات والتدريب وخلافها وتطوير تجهيزاتها و قدراتها الإنتاجية 3.3.1 تعميم مفهومي التخصصية والتكامل بالإنتاج داخلياً وخارجياً بكل الوسائل المتاحة. 4.3.1 تكثيف إقامة ورش العمل والمؤتمرات والإجتماعات للخروج بتوصيات ملزمة من شأنها نشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ والإلتزام المشترك بالعمل الجدي والبناء للمنافسة الفاعلة تجاه الصناعات الأجنبية 5.3.1 متابعة العمل الحثيث مع النواب أفراداً ولجاناً نيابية على تعديل النصوص القانونية المتعلقة : - رسوم المرفأ (ضمناً قطع غيار الآلات الصناعية والمواد الأولية الصناعية) - رسوم TVA - رسوم الجمارك 6.3.1 تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تجاه اي إجراءات أجنبية غير مناسبة. 7.3.1 العمل على رفع الرسوم الجمركية حيث يمكن على بعض السلع المستوردة والمنافسة للسلع الداخلية بسبب زيادة الواردات والإغراق والدعم 8.3.1 فرض إجازات الإستيراد والتصدير حيث يلزم. 9.3.1 تكثيف تعريف المواطن على السلع الوطنية وجودتها لرفع حجم إستهلاكها وتخفيف الإستيراد المشابه. 10.3.1 العمل المستمر على إستعمال وسائل النشر الخاصة بالوزارة (مجلة الحدث الصناعي ، دليل الصناعات ،الأدلة التوجيهية، الصفحة الإلكترونية) وغيرها (افلام وثائقية ، تلفزيون، صحف) والطرق الإعلامية والإعلانية الأخرى للتأثير والتوجيه.

-2 **زيـــادة الصـــادرات الصناعية بنسـبة 25% (مـــن 3 مليـــار دولار 2015 الـــى 4 مليـــار دولار في سنة 2020)**	1.2 تفعيـل التعـاون مـع البعثـات اللبنانيـة والمنظمـات الدوليـة والحكومـــات الاجنبيـــة وسفاراتها العاملـة في لبنـان لتســويق الإنتــاج الــوطني والبحث عن اسواق خارجية جديـــدة والمشـــاركة فـــي المعارض الدولية.	1.1.2 تأمين الإحصاءات والمعلومات الصناعية وتبويمها للبناء عليها في السياسات والأنشطة والتوجهات 2.1.2 تفعيل الإتصال المباشر وغير المباشر مع الجهات المعنية في الداخل والخارج لزيادة التبادلات التجارية وحل المشاكل 3.1.2 الترويج الإعلامي والإعلاني عبر تغطية كافة النشاطات لزيادة الصادرات الصناعية وتشجيع الإستهلاك الأجنبي للسلع الوطنية. 4.1.2 تنظيم المعارض داخلياً وخارجياً والمشاركة فيها ضمن منظور متطور هادف ومتخصص 5.1.2 ترسيخ آلية التواصل مع البعثات اللبنانية في الخارج بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين ومع البعثات الإحنبية العاملة في لبنان والمنظمات الدولية لتسهيل التبادل التجاري والتعريف بالمنتجات اللبنانية وتقريب الصناعيين من رجال الأعمال والتجار. 6.1.2 وضع آلية بالتعاون مع الصناعيين اللبنانيين ضمن إطار البروتوكول المشترك الموقع عام 2002 لتنظيم المشاركة في المعارض الدولية
	2.2 إستيفاء منتجات الصناعة الوطنية للشروط والمواصفات الوطنية والأجنبية المتطورة.	1.2.2 دعم ليبان باك وتوسيع مروحة التعريف به بين الصناعيين 2.2.2 حث مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية على تكثيف إصدار المواصفات وتطبيقها لرفع مستوى جدوى الإنتاج الوطني 3.2.2 توقيع مذكرات التفاهم والإتفاقيات الدولية المتعلقة بالإعتراف المتبادل بالمواصفات الوطنية وشهادات المطابقة 4.2.2 تنظيم ورش عمل مع الشركاء(LIBNOR- IRI- QUALEB) لتقديم مساعدات تقنية للمصانع للحصول على شهادات: (CE Mark - ISO)

	3.2 تفعيل النصوص القانونية الداعمة لزيادة الصادرات	1.3.2 العمل على مشروع قانون بإعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100% بعد ان إستقر تطبيق القانون القاضي بالإعفاء بنسبة 50 % من الضريبة 2.3.2 تخفيف إجراءات التصدير بالتعاون مع الجمارك والوزارات المعنية مباشرة (الإقتصاد والتجارة والصحة والزراعة والبيئة...) 3.3.2 العمل على إقرار مشروع القانون المتعلق بإعفاء المواد الأولية والألات والمعدات المستوردة للصناعة من الضريبة
-3 **تشجيع وتطوير صناعة المعرفة الجديدة**	1.3 تشـجيع الإبتكـار والأبحـاث والمشاركة فيها مادياً وعمليـاً وبشـرياً ومسـاندة القطاعـات التـي ترغـب فـي التقدم التكنولوجي	1.1.3 الطلب من أصحاب المصانع إستقبال طلاب جامعات ومعاهد فنية من أجل إجراء فترة تمرين (stage) ترتبط باختصاصاتهم بالتنسيق مع وزارة الصناعة 2.1.3 إيجاد شبكة تواصل فاعل وتعاون بين الجهات المعنية لتحفيز عوامل الابتكار والتطوير(وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعات والمعاهد الفنية جمعية الصناعيين ومعهد البحوث الصناعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية). 3.1.3 السعي لإقرار مشروع القانون الرامي إلى تعديل المادة 5 مكرر من قانون ضريبة الدخل لجهة إعفاء نفقات الأبحاث والتطوير من ضريبة الدخل 4.1.3 تفعيل العمل بإتفاقية التعاون الموقعة بين وزارتي الصناعة والتربية و التعليم العالي وجمعية الصناعيين اللبنانيين لتقريب المناهج والبرامج التعليمية من الحاجات التصنيعية ولإيجاد بدائل وطرق إنتاج جديدة ومتطورة وذلك: - بزيارات الصناعيين الى المعاهد والجامعات - بإستقبال الطلاب ومن مختلف المستويات في المصانع لتعريفهم بالصناعة الوطنية. - بكسر حاجز الرفض والعدائية بين المجتمع اللبناني والصناعة الوطنية - ربط إستهلاك المنتجات المحلية بالإنتماء الوطني

	2.3 تشـــجيع قـــدرات الإبـــداع بالتنســـيق مـــع الجهـــات الحكوميـة وغيـر الحكوميـة المعنيـــة والجامعـــات، الجمعيات،النقابات ومراكز الأبحاث	1.2.3 إقامة إجتماعات تنسيقية مع الجهات التي تؤمن تمويل وإدارة و/أو مساعدات تقنية للحاضنات الصناعية لدعم اصحاب الابتكارات في الميادين التي تساهم في تطوير القطاع الصناعي وتكنولوجيا المعلومات (وزارة الاتصالات - Berytec - BIAT -SouthBic). 2.2.3 تطوير بنود مشاريع الإتفاقيات والتعاون العلمي وتبادل الخبرات بالإشتراك مع الجامعات ومراكز البحث العلمي لتطبيق أفضل الأبحاث في المجالات التخصصية التي تراها الوزارة مناسبة كتكنولوجيا النانو،الميكاترونيك، الصناعات الغذائية، الأدوية، البرمجة (software)، الطاقات البديلة، تصنيع المعدات والآلآت الصناعية، المنتجات التجميلية والعطور، الأعشاب الطبية، الكيمياء الحيوية والصناعية والصناعات التدويرية... . 3.2.3 ترسيخ وتقوية برنامج LIRA بين وزارة الصناعة وجمعية الصناعيين اللبنانيين والمجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعات الكبرى لمساعدة المؤسسات الصناعية المتعلقة بالإبتكاروتطوير الصناعات الجديدة. 4.2.3 تشجيع البحث العلمي في المجالات الصناعية وتعميمه بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات المعنية داخل لبنان وخارجه.

5. مؤشرات النجاح

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 1\7\2016- 31\12\2017	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
1. **توسيع السوق المحلي بزيادة الإنتاج الصناعي بنسبة 30% (من 5.32 مليار دولار حسب الأرقام المقدرّة سنة 2014 الى 7 مليار دولار في نهاية سنة 2020)**	**1.1 دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والحرفية وتعميمها مناطقياً**	1.1.1 تبسيط إجراءات الترخيص الخاصة بهذه المؤسسات وقوننة اوضاعها وتوجيهها بالتعاون مع الشركاء (وزارة الشؤون الإجتماعية، نقابة الحرفيين، جمعية الصناعيين)	إنخفاض مدة وعدد المستندات للحصول على تراخيص	المدة الحالية حوالي ثلاثة اشهر مشروعي تعديل المرسومين 8018 و5243	التشاورمع الصناعيين والحرفيين للأخذ بطلباتهم إقرار مشروعي المرسومين	تعميم مضمون مرسوم رقم 8018 و مرسوم رقم5243 عبر الوسائل الإعلامية المتاحة وضع آليات تسريع الإجراءات	ترسيخ الآليات وتعميمها والعمل المتواصل على تحديثها وتصحيح مساراتها	إنخفاض عدد المستندات المطلوبة ومدة الحصول على الترخيص الى شهر ونصف.
		2.1.1 إطلاق ومتابعة مشاريع مشتركة مع المنظمات الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية والحكومات الأجنبية والبنك الدولي ومصرف لبنان والشركات المالية لزيادة الحوافز بهدف توفير تمويل إضافي للقطاع الصناعي ولتقديم مساعدات تقنية (مناطق صناعية، طاقة بديلة، بيئة نظيفة، أبحاث وتطوير، تدريب، تسويق، منتجات جديدة ومتميزة)	زيادة عدد المشاريع المشتركة المنفذة مع اليونيدو والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي الهادفة لتطوير القطاع الصناعي	مشاريع مشتركة مع اليونيدو (بناء مناطق صناعية- تجمعات صناعية) والاتحاد الأوروبي (مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص) والجهات المانحة المختلفة.		مشاريع مشتركة مع المنظمات الدولية والحكومية لتطوير اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأمين مساعدات تقنية (آلات صناعية حديثة) قد إنطلقت	اليد العاملة تطورت وآلات صناعية حديثة تأمنت	زاد عدد المشاريع المشتركة المنفذة مع اليونيدو والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والحكومات الأجنبية
		3.1.1 مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية لا سيما تكنولوجيا المعلومات، الأعشاب ولوحات التحكم الالكتروني وتعميمها تباعاً على قطاعات اخرى	إقرار مسودة القرار الوزاري	إطلاق هذا المشروع وعقد ثلاثة إجتماعات تمهيدية.	مسودة القرار اقرت وإبتدأ التنفيذ الفعلي للمشروع	إجتماعات لجنة الحوار لدعم القطاعات الصناعية الثلاث المستهدفة استكملت	تقييم سنوي تم تنفيذه	القطاعات المستهدفة تطورت وساهمت بزيادة الإنتاج الصناعي

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 1\7\2016- 31\12\2017	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
		4.1.1 متابعة إقرار مشروع قانون الدمج بين المصانع ونشر فوائده وتوجيه الإستثمارات نحو التوسع والتكامل من أجل تفعيل المرسوم المتعلق بالتحسين العقاري وتخفيض نسبة الضريبة (من 10 الى 5% بأقل تقدير) لتخفيف العبء عن الصناعين.	إقرار قانون الدمج بين المصانع وتخفيض الضريبة الى 5%	الضريبة الحالية 10%	لقاءات مع الجهات المعنية (رئاسة مجلس الوزراء والنواب و وزارة المالية والجمارك) من اجل تنفيذ المشروع وإنجاز المراسلات اللازمة	القانون عمم عبر الوسائل الإعلامية المتاحة	فوائد الدمج نشرت عبر إقامة ورش عمل مع الصناعيين	قانون الدمج والمرسوم المتعلقان بالتحسين العقاري وتخفيض نسبة الضريبة المستهدفة 5% تم إصدارهما
	2.1 تنظيم المناطق الصناعية القائمة وتأمين مناطق صناعية في جميع المناطق اللبنانية	1.2.1 رفع مستوى دائرة المدن والمناطق الصناعية في الوزارة الى مصلحة وتقوية دورها وإنجاز البنى التحتية للمناطق الصناعية الجديدة المقترحة (بعلبك– تربل– جلبلية) بالتعاون مع اليونيدو.	دائرة والمدن المناطق الصناعية تحولت الى مصلحة وتشكل مجلس إدارة لهيئة إنشاء وإدارة مراكز التجمع الصناعي	يوجد دائرة للمدن والمناطق الصناعية اما مجلس إدارة هيئة إنشاء إدارة مراكز التجمع الصناعي لا يوجد	الدراسات الإنشائية لمكتب إستشاري متخصص من اجل إنجاز البنى التحتية للمناطق الصناعية الجديدة (بعلبك– تربل– جلبلية) بالتعاون مع اليونيدو تم تلزيمه عبر مناقصة دولية أجرتها اليونيدو .	الدراسات لإنشاء المناطق الصناعية المقترحة عبر يونيدو تم تنفيذها وبدأ العمل ببناء المناطق الصناعية وتم بناء مانسبته 30% من المناطق وبدأت الشركات عملية الإنضمام الى المناطق الصناعية	ورش عمل مع الصناعيين والجهات المعنية لنشر فوائد المدن الصناعية والإستثمار فيها عقدت واعمال بناء المناطق الصناعية المقترحة أستكملت وتم بناء مانسبته 70% من المناطق الصناعية المقترحة	مشروع المدن الصناعية قد أنجز بنسبة 100% وعملية إنضمام الشركات الى المناطق الصناعية تستكمل.
		2.2.1 عقد إجتماعات دورية مع الإدارات والجهات المعنية (إدارات عامة ومؤسسات عامة ونقابات والبلديات) لتطوير البنى التحتية والخدمات الداعمة للمؤسسات والمناطق الصناعية .	إجتماع سنوي على الأقل	غير موجود	فريق عمل تم تشكيله ووضع خطة تنفيذية	الخطة بدأ تنفيذها بالتعاون مع الإدارات المعنية	إستمرار تنفيذ الخطة بالتعاون مع الجهات المعنية	الخطة نفذت

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 1\7\2016- 31\12\2017	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
	3.1 حماية الصناعة الوطنية ودعمها لزيادة إنتاجها وإنتشارها وزيادة قدرتها التنافسية	1.3.1 حث المصانع بكل الوسائل المتاحة إيجابياً على تدريب عمالهم ورفع مستوى خبراتهم.	زيادة عدد الدورات التدريبية للعمال	دورات محدودة	إستطلاع راي الصناعيين حول حاجاتهم التدريبية لتحديد لائحة كاملة بالدورات التدريبية القائمة بالتعاون مع جمعية الصناعيين وتعميمها على الصناعيين	الدورات التدريبية غير المتوفرة تأمنت بالتعاون مع EU– UNIDO-IECD والمصانع شاركت فيها	اسماء المصانع المنتسبة الى الدورات التدريبية أدرجت اسمائها ضمن لائحة الشرف	إزدياد عدد الدورات التدريبية للعمال بنسبة 50%
		2.3.1 العمل داخلياً وخارجياً لدعم المصانع المؤهلة والواعدة بالقروض والهبات والتدريب وخلافها وتطوير تجهيزاتها وقدراتها الإنتاجية.	زيادة القروض والهبات والتدريب للقطاع الصناعي لتطوير تجهيزاته وقدراته الإنتاجية	نسبة محدودة جدا من القروض والهبات موجهة للقطاع الصناعي لاسيما من مصرف لبنان	دراسة اوضاع الإقراض وسبل زيادته وحل المشاكل القائمة	تعميم برامج التمويل المتوفرة بالتعاون مع جمعية الصناعيين وورش عمل لتوعية الصناعيين حول البرامج التمويلية المتوفرة أقيمت	لقاءات مع المؤسسات المعنية (BDL- Kafalat, Unido - EU) لزيادة تأمين القروض الميسرة والهبات للقطاع الصناعي عقدت	إزدياد نسبة القروض والهبات والتدريب للقطاع الصناعي للتطوير تجهيزاتها وقدراتها الإنتاجية
		3.3.1 تعميم مفهومي التخصصية والتكامل بالإنتاج داخلياً وخارجياً بكل الوسائل المتاحة.	زيادة إنتشار مفهومي التخصص والتكامل بين الصناعيين العمل على إدخال هذين المفهومين ضمن الإتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الدول الأخرى	مفهومي التخصص والتكامل بالإنتاج محدودين	إقامة ورش عمل هادفة لتعميم مفهومي التخصصية و التكامل بالإنتاج التواصل مع مختلف الجهات المحلية والدولية لإعتماد هذين المفهومين حلاً للمنافسة المضرة.	إقامة إجتماعات (BtoB) بين رجال اعمال متخصصين في مفهومي التخصصية والتكامل وممثلين من القطاع الصناعي لنقل الخبرات.	ترسيخ مفهومي التخصصية و التكامل في التعاملات التجارية داخلياً وخارجياً	انتشار الوعي بمفهومي التخصصية والتكامل وتقييم النتائج وتصحيح المسارات

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 2016\7\1-2017\12\31	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
		4.3.1 تكثيف إقامة ورش العمل والمؤتمرات والإجتماعات للخروج بتوصيات ملزمة من شأنها نشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ والإلتزام المشترك بالعمل الجدي والبناء للمنافسة الفاعلة تجاه الصناعات الأجنبية	إقامة ورشة عمل سنوية لنشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ	لا ورش عمل حالياً	التواصل مع وزارة الإقتصاد والجهات الدولية لإقامة ورش عمل حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ.	نشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشا عبر إستخدام الوسائل المتاحة .	متابعة العمل بقانون حماية الإنتاج الوطني والعمل على اقرار التعديلات اللازمة لتبسيط الاجراءات والمهل الواردة في القانون لتفعيله.	إنخفاض الواردات بنسبة 10% وإرتفاع نسبة الإستهلاك المحلي من الإنتاج الوطني من 8.3 % الى 13 %
		5.3.1 متابعة العمل الحثيث مع النواب أفراداً ولجاناً نيابية على تعديل النصوص القانونية المتعلقة : - رسوم المرفأ (ضمناً قطع غيار الآلات الصناعية والمواد الأولية الصناعية) TVA - رسوم رسوم الجمارك –	تعديل النصوص القانونية (رسوم المرفأ- الجمارك- TVA	غير مطبق	التواصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء والمالية والجمارك)	إنتشار فوائد هذه إلتعديلات عبر ستخدام الوسائل الإعلامية (مجلة الحدث الصناعي – الدليل الصناعي)	النصوص المعدلة صدرت	كامل التعديلات و المراسيم التطبيقية صدرت
		6.3.1 تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تجاه اي إجراءات أجنبية غير مناسبة.	تطبيق المبدأ في الإجرءات التجارية	غير مطبق	التواصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء ووزارات المالية والإقتصاد والتجارة والجمارك)	آلية عمل لتطبيق المبدا تم وضعها	بدأ تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع الدول التي لا تنفذ تصوص الإتفاقيات التجاري	مبدأ المعاملة بالمثل طبق كاملاً

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 1\7\2016- 31\12\2017	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
		7.3.1 العمل على رفع الرسوم الجمركية حيث يمكن على بعض السلع المستوردة والمنافسة للسلع الداخلية بسبب زيادة الواردات والإغراق والدعم	إصدار قرارات رفع الرسوم على إستيراد بعض السلع المنافسة من منتجات الدول غير الموقعة إتفاقيات تجارية	الرسوم منخفضة جداً	التواصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء ووزارات المالية والإقتصاد والتجارة والجمارك)	إبتدأ تنفيذ رفع الرسوم بطريقة تدريجية	إستكمال رفع الرسوم الجمركية	الواردات من الرسوم الجمركية مرتفعة .وإرتفاع نسبة هذه الرسوم في الموازنة العامة وضبط الإستيراد بما يضمن الدعم المنطقي للإنتاج المحلي
		8.3.1 فرض إجازات الإستيراد والتصدير حيث يلزم	إصدار الإجازات حسب الحالة	يوجد بعض الإجازات	العمل المشترك بين الإدارات المعنية لتسهيل إجراءات إصدار الإجازات ووضع شروطها وضوابطها	العمل تم مع الجهات المعنية في الوزارة لتحديد السلع الواجب فرض إجازات حول إستيرادها والتواصل تم مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء والمالية) و التعاون مع وزارة الإقتصاد والتجارة والجمارك لتنسيق الخطوات اللازمة وفرض الإجازات حيث يجب	متابعة تنفيذ المتفق عليه وتحديد سبل إستبدال الإجازات بإجراءات اخرى	نظام حمائي متكامل فاعل وعلمي
		9.3.1 تكثيف تعريف المواطن على السلع الوطنية وجودتها لرفع حجم إستهلاكها وتخفيف الإستيراد المشابه.	نسبة الإستهلاك المحلي من السلع الوطنية الى 20%	النسبة حالياً 8.3%		المنتج اللبناني تحسنت جودته إزدادت نسبة الى10%	اصبح المنتج اللبناني منافساً للسلع الأجنبية وإزدادت النسبة الى 15%	وصول نسبة الإستهلاك الى 20% من قيمة الطلب المحلي على السلع

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 2016\7\1 -2017\12\31	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
		10.3.1 العمل المستمر على إستعمال وسائل النشر الخاصة بالوزارة (مجلة الحدث الصناعي ، دليل الصناعات ،الأدلة التوجيهية، الصفحة الإلكترونية) وغيرها (افلام وثائقية ، تلفزيون، صحف) والطرق الإعلامية والإعلانية الأخرى للتأثير والتوجيه.	متابعة إصدار وسائل النشر الخاصة بالوزارة	المجلة تصدر كل شهرين والدليل كل سنة ويوجد موقع الكتروني إصدار ادلة توجيهية متخصصة (Guidlines)	متابعة العمل على تطوير مجلة الحدث الصناعي والدليل الصناعي وتوسيع نطاق توزيعها في الداخل والخارج	الصفحة الإلكترونية الخاصة بالوزارة يتم تحديثها بإستمرار وتحتوي المعلومات الصناعية الكافية المطلوبة وإعتماد التوجيه عبر الصفحة الإلكترونية والمنشورات	التزام الصناعيين بكتابة مقالات في المجلة لدعم القطاع الصناعي وإعتماد الصفحة الإلكترونية ومنشورات الوزارة كمرجعية للمعلومات والإحصاءات الصناعية وكناطق رسمي للوزارة	تحسن اوضاع الصناعة اللبنانية عبر الإستفادة من وسائل النشر توسيع مروحة الوسائل الإعلامية الخاصة بالوزارة
2 . زيادة الصادرات الصناعية بنسبة 25% (من 3 مليار دولار 2015 الى 4 مليار دولار في سنة 2020)	**1.2 تفعيل التعاون مع البعثات اللبنانية والمنظمات الدولية والحكومات الاجنبية وسفاراتها العاملة في لبنان لتسويق الإنتاج الوطني والبحث عن اسواق خارجية جديدة والمشاركة في المعارض الدولية**	1.1.2 تأمين الإحصاءات والمعلومات الصناعية وتبويمها للبناء عليها في السياسات والأنشطة والتوجهات	إصدار كافة المعلومات والإحصاءات الصناعية بشكل دوري ومستمر في اوقاتها	المعلومات والإحصاءات الصناعية تصدر كل شهر وكل ستة اشهر وكل سنة	إعتماد تحليل المعلومات ووضع الدراسات الإحصائية	المعلومات الإحصائية تامنت بشكل دوري عبر التواصل مع إدارة الجمارك والإحصاء المركزي وجمعية الصناعيين وتحسنت	المعلومات الصناعية اصبحت اكثر وفرة والدراسات والأبحاث اصبحت اكثر مهنية وواقعية	إصدار المعلومات الصناعية بشكل دوري ومستمر والعمل على وضع توقعات مستقبلية يبنى عليها
		2.1.2 تفعيل الإتصال المباشر وغير المباشر مع الجهات المعنية في الداخل والخارج لزيادة التبادلات التجارية وحل المشاكل	زيادة الصادرات الصناعية لخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 15% سنة 2020	العجز الآن 15 مليار دولار		تحسنت جودة المنتج اللبناني وإزيلت العراقيل التقنية امام وصول الصادرات اللبنانية الى الأسواق الأجنبية بالتعاون مع وزارة الخارجية	عقد المؤتمرات الدولية للمساعدة على زيادة الصادرات الصناعية والتزام معظم الصناعيين بالمواصفات الوطنية و الإوروبية والعالمية	إنخفاض العجز في الميزان التجاري بنسبة 15% وإرتفاع الصادرات الصناعية بنسبة25%
		3.1.2 الترويج الإعلامي والإعلاني عبر تغطية كافة النشاطات لزيادة الصادرات الصناعية وتشجيع الإستهلاك الأجنبي للمنتجات الوطنية	زيادة الترويج الإعلامي على كافة وسائل النقل وغرف التجارة والصناعة	ترويج محدود	الترويج للصادرات قد تأمن عبر التعاون مع البعثات اللبنانية في الخارج	توزيع ونشر المواد الإعلانية والإحصائية والإعلامية عبر	الإستفادة من خبرة اللبنانيين في الخارج وخاصة القطاعات ذات القيمة المضافة	إستثمار وسائل الإعلام والعلاقات والإتفاقيات للترويج الصناعي

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 1\7\2016- 31\12\2017	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
			من خلال البعثات الإجنبية في الخارج		والبعثات الأجنبية في لبنان والفاعلين المعنيين في القطاع الخاص (جمعية الصناعيين – إتحاد غرف التجارة والصناعة – تجمعات صناعية- نقابات – وسائل إعلام	الإعلام المرئي والمسموع	العالية	
		4.1.2 تنظيم المعارض داخلياً وخارجياً والمشاركة فيها ضمن منظور متطور هادف ومتخصص ووضع آلية بالتعاون مع الصناعيين اللبنانيين ضمن إطار البروتوكول المشترك الموقع عام 2002 لتنظيم المشاركة في المعارض الدولية	زيادة عدد الصناعيين المشاركين في المعارض	يوجد بروتوكول تعاون مع الصناعيين – مشاركة ضعيفة في المعارض الدولية. محدودية المعارض المحلية	بروتوكول التعاون تم تفعيله وتطويره وآلية عمل قد تم وضعها لدعم واشراك وإختيار الشركات المناسبة للمشاركة في المعارض	إزدياد وجود الجناح اللبناني في المعارض الدولية وزيادة الحوافز لإشتراك الصناعيين من خلال جمعية الصناعيين وIDAL	إزدياد المشاركة في المعارض الداخلية والخارجية للصناعيين تنظيم معارض محلية ودولية	إزديادعدد الصناعيين المشاركين في المعارض بنسبة 25%
		5.1.2 ترسيخ آلية التواصل مع البعثات اللبنانية في الخارج بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين ومع البعثات الإحنبية العاملة في لبنان والمنظمات الدولية لتسهيل التبادل التجاري والتعريف بالمنتجات اللبنانية وتقريب الصناعيين من رجال الأعمال والتجار.	زيادة الصادرات الصناعية الى 4 مليار دولار وزيادة آلية التواصل مع البعثات اللبنانية في الخارج	3 مليار دولار	تواصل مباشر مع وزارة الخارجية والمغتربين ووحداتها المتخصصة.	عقد إجتماعات مع الملحقين اللبنانيين التجاريين في الخارج	متابعة توصيات الإجتماعات مع الملحقين اللبنانيين التجاريين في الخارج لتقييم النتائج وتفعيل الوسائل	4 مليار دولار
	2.2 إستيفاء منتجات الصناعة الوطنية للشروط والمواصفات الوطنية والأجنبية	1.2.2 دعم ليبان باك وتوسيع مروحة التعريف به بين الصناعيين	زيادة عدد المنتسبين بنسبة 50 % و زيادة عدد المصانع المستوفية للشروط والمعايير الدولية	68منتسب الى Liban Pack المركز اللبناني للتغليف والتعبئة مراسلة وزارة	إقامة ورش عمل مع جمعية الصناعيين للتعريف ب Liban Pack	إزدياد عدد المؤسسات الصناعية التي تستفيد من نشاطات Liban Pack	إزدياد عدد المؤسسات الصناعية التي تستفيد من نشاطات Liban Pack	إزديادعدد المنتسبين بنسبة 50 % وإزدياد عدد المصانع المستوفية للشروط والمعايير

	المتطورة		عبر التعاون مع Liban Pack	المالية لدعم المركز اللبناني للتغليف والعمل على إعفائه من الرسوم الفصلية		(تدريب- مواصفات- إستشارات...)	(تدريب- مواصفات- إستشارات...)	الدولية للتغليف والتعبئة عبر التعاون مع Liban Pack
الغايات العامة	**الأهداف المحددة**	2.2.2 حث مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية على تكثيف إصدار المواصفات وتطبيقها لرفع مستوى جدوى الإنتاج الوطني	زيادة عدد المواصفات حسب المعايير الدولية	نقص في المواصفات	وضع توصيات لإصدار مواصفات جديدة وقواعد فنية	متابعة وضع توصيات لإصدار مواصفات جديدة وقواعد فنية	إستخدام الوسائل الإعلامية (مجلة الحدث الصناعي – الدليل الصناعي) لتعميم ونشر المواصفات و القواعد الفنية الجديدة وتشجيع الإلتزام بها.	إزدياد عدد المواصفات والقواعد الفنية سنوياً والإلتزام بها
		الأنشطة (المشاريع والبرامج)	**مؤشرات الأداء**	**القيم المستهدفة** **خط الأساس**	**السنة الأولى 2016\7\1 -2017\12\31**	**السنة الثانية 2018**	**السنة الثالثة 2019**	**السنة الرابعة 2020**
		3.2.2 توقيع مذكرات التفاهم والإتفاقيات الدولية المتعلقة بالإعتراف المتبادل بالمواصفات الوطنية وشهادات المطابقة	زيادة المذكرات والإتفاقيات الموقعة	عدد المذكرات والإتفاقيات الموقعة محدود	توسيع مروحة الإتصال والتواصل مع البعثات الأجنبية	وضع توصيات ل (IRI – LIBNOR) بالتعاون مع جمعية الصناعيين لتوقيع إتفاقيات جديدة	متابعة وضع توصيات ل (IRI – LIBNOR) بالتعاون مع جمعية الصناعيين لتوقيع إتفاقيات جديدة	إزدياد عدد الإتفاقيات والمذكرات الموقعة
		4.2.2 تنظيم ورش عمل مع الشركاء (LIBNOR- IRI- QUALEB) لتقديم مساعدات تقنية للمصانع للحصول على شهادات: (CE Mark - ISO)	زيادة عدد الشركات الحاصلة على شهادات CE Mark- ISO	عدد محدود	الإشتراك في ورش عمل مع الشركاء (IRI -LIBNOR - QUALEB) لتقديم مساعدات تقنية للمصانع للحصول على شهادات: CE Mark- ISO	إزدياد التواصل مع IRI و Qualeb و LIBNOR	ورش تدريب نوعية لتقديم مساعدات تقنية	إزدياد عدد الشركات الحاصلة على شهادات CE Mark- ISO

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة خط الأساس	السنة الأولى 2016\7\1- 2017\12\31	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
	3.2 **تفعيل النصوص القانونية الداعمة لزيادة الصادرات**	1.3.2 العمل على مشروع قانون بإعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100% بعد ان إستقر تطبيق القانون القاضي بالإعفاء بنسبة 50 % من الضريبة	إعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100%	50%	-وضع المبررات والأسباب الموجبة -Lobbying	الإستحصال على موافقة الجهات المعنية ووضع دراسات الجدوى والخطط المؤيدة	إصدار القانون بالإعفاء. وضع الآليات التطبيقية.	الصادرات الصناعية معفاة من ضريبة الدخل بنسبة 100%
		2.3.2 تخفيف إجراءات التصدير وإستيراد المعدات والمواد الأولية ونصف المصنعة لزوم الصناعة الوطنية بالتعاون مع الجمارك والوزارات المعنية مباشرة (الإقتصاد والتجارة والصحة والزراعة والبيئة...)	تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد للصناعة	إجراءات طويلة	إجتماعات مع الجمارك والوزارات المعنية	وضع آليات تعاون وتنسيق وحل مشاكل	متابعة وتيويم وتحديث الإجراءات	سرعة في إنجاز المعاملات
		3.3.2 العمل على إقرار مشروع القانون المتعلق بإعفاء المواد الأولية والألات والمعدات المستوردة للصناعة من الضريبة	إقرار مشروع القانون	لم يتم إقراره بعد	تفعيل الإتصالات والضغط من أجلها lobbying	إعطاء المشروع مجراه القانوني والتواصل مع النواب والكتل النيابية لإقراره	التحضيرات اللازمة مع الإدارات المعنية لتطبيق القانون عند إقراره	إقرار القانون ومتابعة تنفيذه
3 . تشجيع وتطوير صناعة المعرفة الجديدة	**1.3** **تشجيع الإبتكار والأبحاث والمشاركة فيها مادياً وعملياً وبشرياً ومساندة القطاعات التي ترغب في التقدم التكنولوجي**	1.1.3 الطلب من أصحاب المصانع إستقبال طلاب جامعات ومعاهد فنية من أجل إجراء فترة تمرين (stage) ترتبط باختصاصاتهم بالتنسيق مع وزارة الصناعة التنسيق مع الجامعات والمصانع لتنفيذ توصيات مؤتمر الجامعة المبادرة للأعمال	زيادة عدد الطلاب المتدربين وزيادة عدد طلاب الدكتوراه لدى المصانع	عدد الطلاب المتدربين عشرة سنوياً	إنشاء آلية تواصل تربط بين أقطاب المثلث المتمثل بوزارة الصناعة وجمعية الصناعيين والمصانع من جهة والجامعات من جهة اخرى	إزدياد الطلاب المستفيدين من الآلية	تطوير آلية العمل بين الأقطاب الثلاثة	200 طالب سنوياً
		2.1.3 إيجاد شبكة تواصل فاعل وتعاون بين الجهات المعنية لتحفيز عوامل الابتكار والتطوير(وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعات والمعاهد الفنية جمعية الصناعيين ومعهد	شبكة تعاون فاعلة بين الجهات المعنية لزيادة عوامل الإبتكار والتطوير	لا يوجد شبكة يوجد برنامج LIRA بداية عمل مع المجلس الوطني للبحوث العلمية	إقرار إنشاء الهيئة من مختلف الجهات المعنية من القطتاعين العام والخاص وتفعيل		تطوير آليات العمل وتعميم اهمية الأبحاث والتطوير في الأعمال	توسيع مروحة المصانع التي تعتمد التطوير والأبحاث

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 2016\7\1 -2017\12\31	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
		البحوث الصناعية والمجلس الوطني للبحوث العلمية).		لإيجاد هيئة متخصصة	برنامج LIRA			
		3.1.3 السعي لإقرار مشروع القانون الرامي إلى تعديل المادة 5 مكرر من قانون ضريبة الدخل لجهة إعفاء نفقات الأبحاث والتطوير من ضريبة الدخل	إقرار القانون	غير مقر	لقاءات مع وزارة المالية والجمارك ورش عمل مع جمعية الصناعيين ومع الوزارات المعنية حول اهمية إقرار هذا المشروع	lobbying ومتابعة المسار القانوني لإقرار المشروع	إقرار المشروع	القانون اقر ومتابعة التنفيذ
		4.1.3 تفعيل العمل بإتفاقية التعاون الموقعة بين وزارتي الصناعة والتربية و التعليم العالي وجمعية الصناعيين اللبنانيين لتقريب المناهج والبرامج التعليمية من الحاجات التصنيعية ولإيجاد بدائل وطرق إنتاج جديدة ومتطورة وذلك: - بزيارات الصناعيين الى المعاهد والجامعات - بإستقبال الطلاب ومن مختلف المستويات في المصانع لتعريفهم بالصناعة الوطنية.	زيادة فرص العمل التي تتطابق مع حاجات السوق	نقص في الكفاءات ونسبة بطالة عالية 35% إتفاقية بين وزارتي الصناعة والتربية وجمعية الصناعيين اقامة مؤتمرات في هذا الاطار	تمديد الإتفاقية بين الوزارتين والجمعية وتفعيل التواصل بين المعاهد والمصانع	ورش عمل وندوات ومعارض صناعية في المعاهد والمدارس في مختلف الأراضي اللبنانية وتأمين فرص عمل للخريجين	تمكين الصناعيين من إعطاء مواد علمية في الجامعات والمعاهد الفنية تختص بالصناعة والإبتكار والأبحاث والتكنولوجيا والإستفادة من خبرات الأساتذة الجامعيين وفي المعاهد المتخصصة للتوجيه في المصانع	زيادة فرص العمل التي تتطابق مع حاجات السوق وإنخفاض نسبة البطالة
	2.3 تشجيع قدرات الإبداع بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية والجامعات، الجمعيات،النقابات ومراكز الأبحاث	1.2.3 إقامة إجتماعات تنسيقية مع الجهات التي تؤمن تمويل وإدارة و/أو مساعدات تقنية للحاضنات الصناعية لدعم اصحاب الابتكارات في الميادين التي تساهم في تطوير القطاع الصناعي وتكنولوجيا المعلومات (وزارة الاتصالات - Berytec - BIAT - SouthBic).	إجتماعات دورية	لا إجتماعات تنسيق مشروع ينفذ بالتعاون مع يونيدو لتطوير بعض قطاعات الصناعات الخفيفة والحرفية	إجتماعات تنسيقية مع الجهات التي تؤمن تمويل وإدارة و/أو مساعدات تقنية للحاضنات الصناعية وللتجمعات الصناعية والنقابات المتخصصة	إزدياد عدد الشركات الناشئة في الحاضنات وترسيخ مفاهيم الإبداع والتخصصية	توسيع رقعة الصناعات الإبداعية والمتجددة	إستمرار دعم ومساندة الصناعات الإبداعية بكل الأساليب المتاحة

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 2016\7\1-2017\12\31	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
		2.2.3 تطوير بنود مشاريع الإتفاقيات والتعاون العلمي وتبادل الخبرات بالإشتراك مع الجامعات ومراكز البحث العلمي لتطبيق أفضل الأبحاث في المجالات التخصصية التي تراها الوزارة مناسبة كتكنولوجيا النانو،الميكاترونيك، الصناعات الغذائية، الأدوية، البرمجة (software)، الطاقات البديلة، تصنيع المعدات والآلآت الصناعية، المنتجات التجميلية والعطور، الأعشاب الطبية، الكيمياء الحيوية والصناعية والصناعات التدويرية...	زيادة عدد براءات الإختراع	عدد قليل مشروع كفالات لدعم الصناعات الجديدة	توجيه المصانع نحو صناعات القيمة المضافة وتأمين التعاطف والدعم لها	حوافز للكفاءات لتنفيذ إختراعات جديدة وضعت وتأمين جهات داعمة لمساعدة المبتكرين غلى تطبيق إبتكاراتهم الجديدة تم تأمينها	توزيع جوائز ودعم إعلامي وتوجيه ودعم للإبتكار والإبداع والتطوير	إزدياد عدد براءات الإختراع إنتشار مفهومي الأبحاث والتطوير
		3.2.3 تشجيع البحث العلمي في المجالات الصناعية وتعميمه بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات المعنية داخل لبنان وخارجه.	زيادة عدد الأبحاث	تمويل ضئيل		تأمين حوافز لأساتذة الجامعات لزيادة الأبحاث العلمية في القطاع الصناعي	لجنة إشرافية مختصة بالتعاون مع جمعية الصناعيين تم تشكيلها	إزدياد تمويل الأبحاث

6. تكلفة الخطة

كلفة الأنشطة					
الرقم	إسم النشاط	الكلفة في الموازنة الحالية	الزيادات في الميزانية	التمويل الخارجي	زيادة في الإيرادات
1.1.1	تبسيط إجراءات الترخيص الخاصة بهذه المؤسسات وقوننة اوضاعها وتوجيهها بالتعاون مع الشركاء (وزارة الشؤون الإجتماعية، نقابة الحرفيين، جمعية الصناعيين اللبنانيين)	نعم	كلا	كلا	كلا
2.1.1	إطلاق ومتابعة مشاريع مشتركة مع المنظمات الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية والحكومات الأجنبية والبنك الدولي ومصرف لبنان والشركات المالية لزيادة الحوافز بهدف توفير تمويل إضافي للقطاع الصناعي ولتقديم مساعدات تقنية (مناطق صناعية، طاقة بديلة، بيئة نظيفة، أبحاث وتطوير، تدريب، تسويق، منتجات جديدة ومتميزة)	نعم	كلا	Unido, EU,Italy, BDL, ALI	كلا
3.1.1	مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية لا سيما تكنولوجيا المعلومات، الأعشاب ولوحات التحكم الالكتروني وتعميمها تباعاً على قطاعات اخرى	نعم	كلا	EU	كلا

4.1.1	متابعة إقرار مشروع قانون الدمج بين المصانع ونشر فوائده وتوجيه الإستثمارات نحو التوسع والتكامل من أجل تفعيل المرسوم المتعلق بالتحسين العقاري وتخفيض نسبة الضريبة (من 10 الى 5% بأقل تقدير) لتخفيف العبء عن الصناعي.	نعم	كلا	كلا	كلا
1.2.1	رفع مستوى دائرة المدن والمناطق الصناعية في الوزارة الى مصلحة وتقوية دورها وإنجاز البنى التحتية للمناطق الصناعية الجديدة المقترحة (بعلبك– تربل– جليلية) بالتعاون مع اليونيدو.	نعم	كلا	ممولة من إيطاليا (يونيدو) بقيمة 500 الف يورو وقيد التلزيم عبر مناقصة عامة	كلا
2.2.1	عقد إجتماعات دورية مع الإدارات والجهات المعنية (إدارات عامة ومؤسسات عامة ونقابات والبلديات) لتطوير البنى التحتية والخدمات الداعمة للمؤسسات والمناطق الصناعية	نعم	كلا	كلا	كلا
3.2.1	تشجيع الإستثمار الداخلي والخارجي في القطاع الصناعي في صناعات القيمة المضافة العالية والعمل على تأمين أقصى التسهيلات الممكنة له ضمن حدود المصلحة الوطنية	نعم	كلا	كلا	كلا
1.3.1	حث المصانع بكل الوسائل المتاحة إيجابياً على تدريب عمالهم ورفع مستوى خبراتهم العمل داخلياً وخارجياً لدعم المصانع المؤهلة والواعدة	نعم	كلا	Unido	كلا

2.3.1	بالقروض والهبات والتدريب وخلافها وتطوير تجهيزاتها وقدراتها الإنتاجية	كلا	كلا	كلا	كلا
3.3.1	تعميم مفهومي التخصصية والتكامل بالإنتاج داخلياً وخارجياً بكل الوسائل المتاحة	نعم	كلا	كلا	كلا
4.3.1	تكثيف إقامة ورش العمل والمؤتمرات والإجتماعات للخروج بتوصيات ملزمة من شأنها نشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ والإلتزام المشترك بالعمل الجدي والبناء للمنافسة الفاعلة تجاه الصناعات الأجنبية	نعم	نعم	Unido,ALI	كلا
5.3.1	متابعة العمل الحثيث مع النواب أفراداً ولجاناً نيابية على تعديل النصوص القانونية المتعلقة: - رسوم المرفأ (ضمناً قطع غيار الآلات الصناعية والمواد الأولية الصناعية) - رسوم TVA - الجمارك	كلا	كلا	كلا	كلا
6.3.1	تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تجاه اي إجراءات أجنبية غير مناسبة	كلا	كلا	كلا	كلا
7.3.1	العمل على رفع الرسوم الجمركية حيث يمكن على بعض السلع المستوردة والمنافسة للسلع الداخلية بسبب زيادة الواردات والإغراق والدعم	كلا	كلا	كلا	كلا
8.3.1	فرض إجازات الإستيراد والتصدير حيث يلزم.	كلا	كلا	كلا	كلا

9.3.1	تكثيف تعريف المواطن على السلع الوطنية وجودتها لرفع حجم إستهلاكها وتخفيف الإستيراد المشابه.	نعم	كلا	كلا	كلا
10.3.1	العمل المستمرعلى إستعمال وسائل النشر الخاصة بالوزارة (مجلة الحدث الصناعي ، دليل الصناعات ،الأدلة التوجيهية، الصفحة الإلكترونية) وغيرها (افلام وثائقية ، تلفزيون، صحف) والطرق الإعلامية والإعلانية الأخرى للتأثير والتوجيه.	نعم	كلا	كلا	كلا
1.1.2	تأمين الإحصاءات والمعلومات الصناعية وتيويمها للبناء عليها في السياسات والأنشطة والتوجهات	كلا	كلا	كلا	كلا
2.1.2	تفعيل الإتصال المباشر وغير المباشر مع الجهات المعنية في الداخل والخارج لزيادة التبادلات التجارية وحل المشاكل	نعم	نعم	Unido,EU	كلا
3.1.2	الترويج الإعلامي والإعلاني عبر تغطية كافة النشاطات لزيادة الصادرات الصناعية وتشجيع الإستهلاك الأجنبي	نعم	كلا	كلا	كلا
4.1.2	تنظيم المعارض داخلياً وخارجياً والمشاركة فيها ضمن منظور متطور هادف ومتخصص	نعم	نعم	Unido,EU,Ali	كلا
5.1.2	ترسيخ آلية التواصل مع البعثات اللبنانية في الخارج بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين ومع البعثات الإحنبية العاملة في لبنان والمنظمات الدولية لتسهيل التبادل التجاري والتعريف بالمنتجات اللبنانية وتقريب الصناعيين من رجال الأعمال والتجار.	كلا	كلا	UNIDO,EU وزارة الخارجية	كلا

6.1.2	وضع آلية بالتعاون مع الصناعيين اللبنانيين ضمن إطار البروتوكول المشترك الموقع عام 2002 لتنظيم المشاركة في المعارض الدولية	كلا	كلا	كلا	كلا
1.2.2	دعم ليبان باك وتوسيع مروحة التعريف به بين الصناعيين	نعم	كلا	كلا	كلا
2.2.2	حث مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية على تكثيف إصدار المواصفات وتطبيقها لرفع مستوى جدوى الإنتاج الوطني	كلا	كلا	كلا	كلا
3.2.2	توقيع مذكرات التفاهم والإتفاقيات الدولية المتعلقة بالإعتراف المتبادل بالمواصفات الوطنية وشهادات المطابقة	كلا	كلا	وزارة الإقتصاد	كلا
4.2.2	تنظيم ورش عمل مع الشركاء (LIBNOR- IRI- QUALEB) لتقديم مساعدات تقنية للمصانع للحصول على شهادات(CE Mark - ISO)	نعم	نعم	كلا	كلا
1.3.2	العمل على مشروع قانون بإعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100% بعد ان إستقر تطبيق القانون القاضي بالإعفاء بنسبة 50 % من الضريبة	كلا	كلا	EU,IRI, Unido, Ali Libnor	كلا
2.3.2	تخفيف إجراءات التصدير بالتعاون مع الجمارك والوزارات المعنية مباشرة (الإقتصاد والتجارة والصحة والزراعة والبيئة)	كلا	كلا	كلا	كلا

3.3.2	العمل على إقرار مشروع القانون المتعلق بإعفاء المواد الأولية والألات والمعدات المستوردة للصناعة من الضريبة	كلا	كلا	كلا	كلا
1.1.3	الطلب من أصحاب المصانع إستقبال طلاب جامعات ومعاهد فنية من أجل إجراء فترة تمرين (stage) ترتبط باختصاصاتهم بالتنسيق مع وزارة الصناعة	كلا	كلا	كلا	كلا
2.1.3	إيجاد شبكة تواصل فاعل وتعاون بين الجهات المعنية لتحفيز عوامل الابتكار والتطوير(وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعات والمعاهد الفنية جمعية الصناعيين ومعهد البحوث الصناعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية)	كلا	كلا	كلا	كلا
3.1.3	السعي لإقرار مشروع القانون الرامي إلى تعديل المادة 5 مكرر من قانون ضريبة الدخل لجهة إعفاء نفقات الأبحاث والتطوير من ضريبة الدخل	نعم	كلا	كلا	كلا
4.1.3	تفعيل العمل بإتفاقية التعاون الموقعة بين وزارتي الصناعة والتربية و التعليم العالي وجمعية الصناعيين اللبنانيين لتقريب المناهج والبرامج التعليمية من الحاجات التصنيعية ولإيجاد بدائل وطرق إنتاج جديدة ومتطورة وذلك: -بزيارات الصناعيين الى المعاهد والجامعات -بإستقبال الطلاب ومن مختلف المستويات في المصانع لتعريفهم بالصناعة الوطنية. - بكسر حاجز الرفض والعدائية بين المجتمع اللبناني	كلا	كلا	وزارة التربية والجامعات ومعهد و ALI البحوث	كلا

	والصناعة الوطنية - ربط إستهلاك المنتجات المحلية بالإنتماء الوطني				
1.2.3	إقامة إجتماعات تنسيقية مع الجهات التي تؤمن تمويل وإدارة و/أو مساعدات تقنية للحاضنات الصناعية لدعم اصحاب الابتكارات في الميادين التي تساهم في تطوير القطاع الصناعي وتكنولوجيا المعلومات وزارة الاتصالاتSouthBic- -Berytec - BIAT	كلا	كلا	كلا	كلا
2.2.3	تطوير بنود مشاريع الإتفاقيات والتعاون العلمي وتبادل الخبرات بالإشتراك مع الجامعات ومراكز البحث العلمي لتطبيق أفضل الأبحاث في المجالات التخصصية التي تراها الوزارة مناسبة كتكنولوجيا النانو،الميكاترونيك، الصناعات الغذائية، الأدوية، البرمجة(software) ، الطاقات البديلة، تصنيع المعدات والآلآت الصناعية، المنتجات التجميلية والعطور، الأعشاب الطبية، الكيمياء الحيوية والصناعي	كلا	كلا	و وزارة التربية والجامعات و وALI ومعهد البحوث	كلا
3.2.3	ترسيخ وتقوية برنامج LIRA بين وزارة الصناعة وجمعية الصناعيين اللبنانيين والمجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعات الكبرى لمساعدة المؤسسات الصناعية المتعلقة بالإبتكاروتطوير الصناعات الجديدة.	نعم	كلا	ALI و IRI و الجامعات ومراكز الأبحاث	كلا

7. الملاحق

لائحة الملاحق

ملحق رقم 1 تحليل البيئة الخارجية (PESTLE)

ملحق رقم 2 تحليل رباعي للوضع الداخلي للوزارة (SWOT)

ملحق رقم 3 تحليل رباعي للبيئة الخارجية للوزارة (SWOT)

ملحق رقم 4 جدول مقابلة أصحاب المصلحة الداخليين

ملحق رقم 5 جدول مقابلة اصحاب المصلحة الخارجيين (الأسئلة المشتركة)

ملحق رقم 6 القرار الوزاري لتسمية فريق عمل التخطيط الإستراتيجي في الوزارة

ملحق رقم 7 لائحة الصادرات الصناعية سنة 2014

ملحق رقم 8 رسم بياني لمجموع الصادرات الصناعية سنة 2014

ملحق رقم 9 لائحة توزيع التراخيص الصناعية حسب أنواع الصناعات

ملحق رقم 1

PESTLE تحليل البيئة الخارجية	
العامل المؤثر	**القوى والتاثيرات**
البيئة السياسيّة	• الدعم الحكومي لبرنامج التخطيط الإستراتيجي في الوزارات الأربع • التنسيق المستمر مع الحكومة والإدارات المعنيّة • عدم الإستقرار السياسي والأمني والتدهورالإقليمي الذي أدّى الى إقفال الحدود امام الصادرات الصناعيّة اللبنانيّة • عدم وجود تعيينات بالأصالة في الفئات العليا في القطاع العام • عدم إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي من قبل الحكومات المتعاقبة
البيئة الاقتصادية	• الدعم التقني من المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية وغير الحكومية (كالإتحاد الأوروبي واليونيدو...) • نقص في التمويل الحكومي (لإنشاء مناطق صناعيّة جديدة ونقص في عدد السيارات للكشوفات الصناعية...) • مبادرات خجولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • كلفة الإنتاج العالية بالنسبة للطاقة وأجورالعمّال وأسعار العقارات • نقص الإستثمارات في القطاع الصناعي • قروض ميسرة مقدّمة من كفالات ومصرف لبنان والمصارف الخاصّة للمؤسسات الصناعيّة الصغيرة والمتوسطة • عدم الثبات في أسعار النفط • إغراق الأسواق بالسلع الأجنبيّة • العجز المزمن في الميزان التجاري وزيادة الواردات وتدني مستوى الصادرات الصناعية • عدم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في الإتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى • إرتفاع كلفة التصدير • تراجع القدرة الشرائية • تبادل معلومات مع غرف التجارة والصناعة والزراعة تمهيدا لمنح شهادات المنشأ • وزارة صناعة عرّابة لبعض المتخرجين من الجامعات اللبنانية ولمنحهم فرصة تدريبيّة في بعض المصانع • تعاون مستمرّ مع المؤسسة اللبنانية لتشجيع الإستثمارات IDAL في عدّة مشاريع وإتفاقيات دولية
البيئة الإجتماعية	• الأصداء الإيجابية في العلاقة المبنية بين الوزارة والمواطنين وبين الوزارة وبقية المؤسسات العامة والخاصة والمنظمات الدولية والاقليمية وغير الحكومية • الترويج للمنتجات الصناعية اللبنانية عبر حملات إعلانية مرئية ومكتوبة
البيئة التكنولوجيّة/تقنية	• تزويد المؤسسات الصناعية بالآلات والمعدات ذات التكنولوجيا الحديثة بدعم من المؤسسات الدولية (اليونيدو) • التوجه نحو الإقتصاد الرقمي • تطوير صناعة المعرفة الجديدة
البيئة القانونيّة	• متابعة ملف قانون سلامة الغذاء • بطء في تطوّرالقوانين والأنظمة وتعديلها • بطء العملية التشريعيّة • نقص في القوانين التي تدعم الصناعة
العامل البيئي	• تقييم الأثر البيئي من بين الشروط الخاصة للحصول على الترخيص الصناعي • ضغط اللاجئين على البنية التحتية اللبنانية (تلوث /هدر للمياه وللطاقة)

ملحق رقم 2
تحليل رباعي للوضع الداخلي للوزارة
SWOT

القوة	الضعف
• المؤهلات العلميّة والإختصاصات المتنوّعة لدى موظفي وزارة الصناعة والخبرة المكتسبة. • الكشوفات الدورية على المصانع التي تقوم بها الوزارة لزيادة قوننة المؤسسات الصناعية. • الإحصاءات والمعلومات الصناعية التي تعلنها الوزارة شهرياً. • تم وضع رؤية تكاملية للقطاع الصناعي لعام 2025 • التزام مختلف وحدات الوزارة بالمشاركة الفعّالة في صنع القرار و التنفيذ بحسب برنامج التخطيط الإستراتيجي. • الترويج الإعلامي للصناعة عبر الموقع الإلكتروني وإصدار مجلة تعنى بقطاع الصناعة، الإعلام على أنواعه، ورش العمل، والندوات، والمقابلات الصحفية.	• شغور في بعض المراكز القياديّة. • نقص في الحوافز الماديّة كالرواتب والدرجات في القطاع العام. • عدم وجود الحوافز المعنويّة كالترفيعات والترقيات في القطاع العام.
التهديد	**الفرص**
• نقص في جهوزية البنى التحتيّة للمدن الصناعيّة. • ترك مستمر لبعض الموظفين من الفئتين الثالثة والرابعة نتيجة لتمايز الرواتب وللبحث عن فرص أفضل في القطاع العام ككل. • لا يمكن تفويض بعض الصلاحيات نظرا لغياب التعيينات في الفئات القيادية من الفئة الثانية .	• إكتساب خبرات جديدة من خلال الدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات والطاولات المستديرة. • تعزيز التواصل الإلكتروني بين المصالح الإقليميّة والوزارة. • تبسيط الإجراءات الإدارية. • توقيع مذكرات تفاهم وبروتوكولات لتعزيز الصناعة والبحوث العلمية الصناعية.

ملحق رقم 3
تحليل رباعي للبيئة الخارجية لوزارة الصناعة
SWOT

القوة	الضعف
• الدعم التقني المقدّم من المنظمات والهيئات الدولية والاقليميّة وغير الحكوميّة (كالإتحاد الأوروبي واليونيدو...) • سياسات دعم الصناعة الخضراء • تعاون مستمر مع جمعية الصناعيين اللبنانيين لمتابعة مشاكل الصناعيين ومن خلال برنامج تعزيز البحوث الصناعيّة • تبادل معلومات مع غرف التجارة والصناعة والزراعة تمهيدا لمنح شهادات المنشأ • وزارة الصناعة عرّابة لبعض المتخرجين من الجامعات اللبنانيّة عبر منحهم فرصة تدريبيّة في بعض المصانع • تعاون مستمرّ مع المؤسسة اللبنانية لتشجيع الإستثمارات IDAL في عدّة مشاريع وإتفاقيات دولية.	• نقص في التمويل الحكومي لإنشاء مناطق صناعيّة جديدة. • مبادرات خجولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • كلفة الإنتاج العالية بالنسبة للطاقة وأجورالعمال وإستخدام المياه ومحاربة التلوث. • نقص الإستثمارات في القطاع الصناعي. • بطء في تطوّرالقوانين والأنظمة وتعديلها. • بطء العملية التشريعيّة. • نقص في القوانين التي تدعم الصناعة.
التهديد	**الفرص**
• ضغط اللاجئين على البنية التحتيّة اللبنانيّة. • عدم ثبات أسعار النفط. • إغراق الأسواق بالسلع الأجنبيّة الذي يؤدي لزيادة المنافسة وزيادة الواردات وتدني مستوى الصادرات الصناعية. • الأزمات الإقتصادية (عدم زيادة الصادرات- إرتفاع الفوائد المصرفية- نقص في الإستثمارات- البطالة ....). • عدم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في الإتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى. • عدم الإستقرار السياسي والأمني والتدهورالإقليمي الذي أدّى الى إقفال الحدود امام الصادرات الصناعيّة اللبنانيّة. • عدم إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي من قبل الحكومات المتعاقبة.	• الإستفادة من دعم المؤسسات الدوليّة لإطلاق المشاريع الجديدة (إنشاء مناطق صناعيّة جديدة). • قروض ميسرة مقدّمة من كفالات ومصرف لبنان والمصارف الخاصّة للمؤسسات الصناعيّة الصغيرة والمتوسطة. • تطوير صناعة المعرفة الجديدة التي تعتبر صناعة واعدة عبر تشجيع الإبتكار والإبحاث مادياً وعملياً ومساندة القطاعات التي ترغب بالتقدم التكنولوجي • مذكرات تفاهم ثنائيّة تتضمن بنداً عن الصناعات الخضراء وتبادل أفضل الممارسات. • المشاركة في فرق عمل مشتركة مع مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانيّة لإصدار مواصفات لبنانية جديدة أو لتحديثها. • تعزيز التعاون مع معهد البحوث الصناعيّة لمتابعة اصدار شهادات المطابقة واعتماد مختبراته في الفحوص المخبريّة. • تزويد المؤسسات الصناعية بالآلات والمعدات ذات التكنولوجيا الحديثة بدعم من المؤسسات الدولية (اليونيدو).

ملحق رقم 4

جدول مقابلة أصحاب المصلحة الداخليين			
الأسئلة	المصلحة التقنية والخدمات الصناعية	مصلحة المعلومات الصناعية	مصلحة التراخيص الصناعية
نقاط قوة الوزارة	• التأثير المباشر لمنح الخدمات الصناعية • التناغم والتنسيق في العمل عاموديا • مساهمة فعالة في البنية التحتية للمصانع • اتباع اسلوب الارشاد والتوجيه عند المراقبة الميدانية على المصانع • وجود مهندسين واسعي الاطلاع في مختلف الاختصاصات • وجود تجهيزات مكتبية والكترونية • وجود حوافز مادية. • مشاركة الموظفين بإستمرار في دورات تدريبية تقنية ومهنية	• التفاهم بين الموظفين . • أهداف واحدة. • فريق عمل واحد. • فعالية في الإنتاج. • تنظيم ومثابرة في العمل. • المؤهلات العلمية والكفاءة لدى الموظفين • نسبة الأخطاء محدودة • الدعم المطلق من قبل الادارة في وزارة الصناعة لجميع المبادرات	• قوّة مؤثرة في البت في عملية التراخيص والدور الإرشادي والتوجيهي من الناحية الفنية والعملية. • مساهمة في تحسين البنية التحتية لجودة المنتج اللبناني. • إعطاء صلاحية كبيرة وهامش واسع للتحرك والتنوع في الإختصاصات بين المهندسين. • وجود الشباك الموحد للحصول على التراخيص. • المرونة في المراسيم التفيذية ولاسيما 8016 (اصول وإجراءات إنشاء المصانع) ومرسوم 5043 (التصنيف) وتعديل هذه المراسيم اصبح شبه منجزاً. • الإجراءات الإدارية غير المعقدة والتواصل الإيجابي بين المهندسين المختصين . • علاقة تعاون وتنسيق مع الجامعات
نقاط ضعف الوزارة	• الشعور بالغبن خاصة لناحية تدني نسبة الرواتب. • عدم وجود حوافز مادية كافية. • نقص في وسائل النقل لتنفيذ المهام	• الحاجة لموظفين من الفئتين الرابعة والخامسة (محررين، مدخلي معلومات).	• إنعدام الحوافز المادية في القطاع العام • الشغور في دائرتي الترخيص والمراقبة ونقص في وسائل النقل للمهندسين للقيام بالكشوفات الدورية وغير الدورية. • نقص في البرامج الفنية العملية والدورات التدريبية التخصصية والتقنية . • عدم وجود رئيس مصلحة بالأصالة، • نقص في التمويل لإنشاء المدن الصناعية . • نقص في المعلومات حول المصانع غير المرخصة من وزارة الصناعة وانعدام تعاون البلديات لإبلاغنا عنها من أجل وضعها في قاعدة المعلومات لدى الوزارة للمتابعة
كيفية معالجة نقاط الضعف من قبل المصلحة	• ضمن الامكانيات الموجودة تقوم المصلحة بكل ما يتوجب عليها • لتنفيذ المهام	• إن مصلحة المعلومات الصناعية وضمن الإمكانيات الموجودة لديها تقوم بكل ما يلزم لتحسين الإنتاجية	• تأمين وسائل النقل للكشوفات • تفعيل المراقبة الدورية ضمن المصلحة / ترتبط بتعبئة الشغور بشكل أساسي وتأمين وسائل النقل. • دعم تقني في مواضيع محددة لتمكين المهندسين فنيا" في المواضيع ذات الصلة.
كيفية معالجة نقاط الضعف من قبل الوزارة	• تأمين وسائل نقل • مواصلة المتابعة الدائمة لصيانة وتجديد التجهيزات المكتبية والالكترونية	• إن الادارة في وزارة الصناعة تعالج نقاط الضعف الا ان بعض القرارت كاجراء مباريات عبر مجلس الخدمة المدنية لملء الشواغر الإدارية (الفئتين الرابعة والخامسة) يتخذ على صعيد الدولة ككل	• العمل على تأمين مبنىً رئيسيا يضم وزارة الصناعة وكل المؤسسات التابعة لوصايتها • السعي لتعبئة الشغور الوظيفي في المصلحة. • تأمين وسائل النقل للمهندسين • تامين دورات تقنية وتخصصية عملية للمهندسين .

ملحق رقم 5

جدول مقابلة اصحاب المصلحة الخارجيين (الأسئلة المشتركة)			
الأسئلة	جمعية الصناعيين اللبنانيين	معهد البحوث الصناعي	مؤسسة المقاييس والمواصفات
المشاكل الأساسية التي يواجهها القطاع	• سلامة الغذاء. • المرفأ (الرسوم المرتفعة – بطء سير المعاملات). • معبر نصيب (مشاكل الشحن البري). • العوائق التقنية المفروضة على بعض المنتجات المصدّرة التي فرضتها السعودية	• بنى تحتية للمناطق الصناعية غير مؤهلة • التلوث البيئي (يساهم الصناعيون بنسبة 30% من التلوث البيئي في لبنان). • هناك مشكلة في ذهنية الصناعي الذي يمزج بين الصناعة والتجارة (يسعى للربح السريع) وعدم إقتناعه بأن الصناعة هي مشروع يحقق الربح على المديين المتوسط والبعيد. • عدم إهتمام الصناعي بتطوير جودة منتجاته وإعتماده على خط إنتاج واحد لتصدير سلعه وسياسة التنويع الصناعي غير موجودة. • تقاعس بعض الصناعيين عن حضور ورش العمل • جهل بعض الصناعيين لدور المعهد. • مشاركة بعض الصناعيين في وضع المواصفات والمعارضة على تطبيقها لاحقا. • لا يوجد إلتزام بقانون التلحيم في لبنان.	• (تضارب الصلاحيات بين الوزارات). • عدم توفر الأراضي لإنشاء مناطق صناعية. • إرتفاع أسعار الأراضي. • صغر المنشآت الصناعية. • قلّة الموارد المالية، نقص في توفّر القروض الصناعية الميسّرة. • غياب التعاونيات والتجمعات الصناعية. • إرتفاع سعر اليد العاملة. • عدم الاهتمام بالبحث والتطوير R&D. • مشاكل في كيفية منح التراخيص. • عدم وجود إستراتيجية للتنمية المستدامة لدى المصانع.
الحلول المقترحة لمعالجة المشاكل	• بالنسبة لمعبر نصيب : يجب تحديد البديل وفتح خطوط ثانية. • بالنسبة لمشكلة النزوح السوري يجب تنظيم هذا الوجود وتعزيز البنى التحتية. • يجب التركيز على السوق العراقي (إرتفعت الصادرات اللبنانية بنسبة 30% إلى العراق بين عامي 2012-2013). • معالجة أكلاف الطاقة المكثّفة التي تشكل 35% من سعر بيع المنتج عبر دعم حكومي بمبلغ 30 مليون دولار سنويا. • التعرّف على أسواق جديدة. • قلة من الكفاءات في بعض القطاعات لذلك يجب تشجيع الشباب اللبناني على الإهتمام بالتعليم المهني والتقني وتطوير مستواه.	• إستراتيجية حكومية لتنظيم بنك المعلومات الصناعية لمدة 10 سنوات. • ضرورة تفعيل إدارة الإحصاء المركزي. • تعزيز التكامل بين الصناعيين. • دعم المركز اللبناني للإنتاج الأنظف. • إلزام المصانع القيام بدراسة جدوى إقتصادية قبل الحصول على التراخيص. • لا مكان للبنان أن يكون بلداً صناعياً بلا تحديد القيمة المضافة لمنتجاته ودعم الصناعات الوطنية ذات القيمة المضافة العالية • مشاركة الصناعيين في ورش العمل بهدف تطوير عملهم. • تفعيل المجلس اللبناني للإعتماد COLIBAQ.	• على الصناعي المشاركة في إعداد المواصفات والإلتزام في تطبيقها لا سيما عند منحهم التراخيص الصناعية • وضع التشريعات اللازمة لفرض تطبيق المواصفات • تطبيق قانون القواعد الفنية (Technical Regulation Law) • إن ليبنور عبر مركزها التدريبي تساهم في توجيه الصناعيين نحو وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة من خلال دورات تدريبية متخصصة (بناء قدرات،إدارة نفايات المصانع، ترشيد إستخدام الطاقة والمياه، المحافظة على البيئة والمسؤولية المجتمعية. • خلق مناطق صناعية جديدة من قبل الحكومة • تفعيل عملية الرقابة و توحيد ال Checklist بين الوزارات المعنية وربط قاعدة البيانات. • العمل على وضع شارة المطابقة

	• يجب مكافحة إغراق الأسواق اللبنانية. • معالجة العوائق التقنية التي تفرض عند تصدير بعض المنتجات. • تطبيق سياسة المعاملة بالمثل. • إتخاذ الإجراءات الوقائية لحماية الصناعة الوطنية من إزدياد الواردات. • يمكن للبلديات أن تشارك في حل مشكلة الأراضي الصناعية المكلفة من خلال تقديم أو تأجير مشاعات تابعة لها. • معالجة مشكلة تهريب السلع للصناعة الوطنية. • هناك العديد من المصانع منشأة من قبل أشخاص من الجنسية السورية وهي غير مرخصة أومرخصة مع شريك لبناني، لذلك يجب تفعيل الرقابة واتخاذ الاجراءات القانونية الضرورية.		• تحديد القطاعات الصناعية التي هي بحاجة للدعم والأسواق الواعدة. • رفع الرسوم الجمركية. • التواصل مع وزارة الخارجية والمغتربين لتفعيل دورالسفارات في تسويق المنتجات الصناعية. • إعادة تقييم الإتفاقيات التجارية. • توحيد الجهود لتطوير العلاقات التجارية. • توضيح القيمة المضافة (Added value) للمنتجات الوطنية.
مستقبل القطاع الصناعي	• إن القطاع قد برهن عن صمود ومناعة ذاتية .		إن القطاع قد برهن عن صمود ومناعة بالرغم من كل الظروف.

وقائع المقابلات مع أصحاب المصلحة الخارجيين (الأسئلة الخاصة)							
الأسئلة	**اليونيدو**	**الأسئلة**	**جمعية الصناعيين**	**الأسئلة**	**معهد البحوث الصناعية**	**الأسئلة**	**المؤسسة اللبنانية للمقاييس والمواصفات**
هل يونيدو - أحد أصحاب المصلحة لوزارة الصناعة	توجد مشاريع مشتركة مع الوزارة تساهم في تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات الصناعية المختارة بهدف زيادة حصّة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي.	**نوع المعاملات التي تقوم بها جمعية الصناعيين**	مكتب تنسيقي تابع لجمعية الصناعيين في مبنى وزارة الصناعة	**مؤسسات الدولة التي تتعاملون معها (وزارات،.....) هل يتم الالتزام بشهاداتكم بشكل صارم من قبل تلك المؤسسات او الإدارات ام يلجأون إلى مختبرات أخرى**	- نتعامل مع كافة الإدارات العامة. - إن الشهادة التي تصدر عن معهد البحوث الصناعية هي ملزمة . - مختبرات معهد البحوث الصناعية معتمدة عالمياً. - يمكن لأي كان طلب إختبارات من المعهد منها ما هو طوعي ومنها ما هو إلزامي (الإرساليات الجمركية).	**الخطوات المتخذة حيال توحيد المواصفات مع الدول العربية لتسهيل التعامل معها (تصدير وإستيراد المنتجات الصناعية)**	- إن الأولوية المتبعة هي موائمة المواصفات الوطنية مع المواصفات الدولية. - المؤسسة هي عضو منتسب للمؤسسة العالمية ISO وعضو منتسب في المؤسسة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO بهدف توحيد المواصفات العربية. - توجد مشكلة في وضع آلية وشراكة شفافة بهدف إعداد مواصفات تخصّ المنتجات المتبادلة بين الدول العربية والإلتزام بها. - تترأس ليبنور لجنة الشرق الأدنى للدستور الغذائي حيث تم محاولة إعتماد مواصفات اقليمية وعربية.
المعايير التي أخذت بعين الاعتبار لتوفير المساعدة التقنية	- الاختياريتم وفق عملية منهجية حسب القطاعات (مثل الخشب والألمنيوم) خاصّة القطاعات المتضرّرة في مختلف المناطق اللبنانية مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الشركة (الشركات الصغيرة والمتوسّطة) حيث يتمّ تقديم التجهيزات الصناعية كهبة من الحكومة الايطالية. - تنظم وزارة الصناعة بالتعاون مع اليونيدو ورشات عمل/ندوات دوريّة - في العديد من المجالات - كسلامة	**الأطر اللاّزمة لتحسين التفاعل والتنسيق بين وزارة الصناعة وجمعية الصناعيين**	- يجب أن تتعاون مع وزارة الصناعة لتطبيق بنود الرؤية التكاملية التي وضعتها الوزارة . - يجب إيجاد الحلول من خلال مقاربة قطاعية لتطوير القدرة الإنتاجية. - ربط القطاعات بالنجاحات كالتعاون الذي حصل بموضوع دعم قطاع المفروشات الذي حقق نجاحاً كبيرا وإستطاع أن يتعامل مع فنادق ومصارف	**ما هي نسبة عملكم مع القطاع الخاص قياساً بالقطاع العام (هل يوجد لديكم رقم)؟**	- القطاع الخاص ملزم باللجوء الى معهد البحوث الصناعية لإستصدار الشهادات اللازمة عند إستيراد منتج معين لإبرازها للقطاع العام. - يتعامل معهد البحوث الصناعية مع حوالي 40.000 ملفاً جمركياً بشكل سنوي حيث يقوم المعهد بالفحوص المخبرية على الحاويات ما يشكّل 50% من عدد معاملات معهد البحوث البحوث.	**متى سيصبح العمل بالقواعد الفنية بدلاً عن المواصفات الالزامية؟**	- تصدر المواصفات اللبنانية بموجب مرسوم. - لم يرد الى ليبنور أي طلب من الوزارات المعنية لوضع قواعد فنية، لذلك بادرت ليبنور إلى وضع مواصفات وإرسالها إلى الوزارات لتطبيقها. - تأسيس لجنة مشتركة بين كافة الوزارات لإعداد القواعد الفنية. -غياب المراسيم التطبيقية المتعلّقة بالقواعد الفنية.

	الغذاء وذلك لتحسين جودة وانتاجية قطاع الأغذية الزراعية وفقاً لمعايير الجودة ISO /.		عالمية. -التعاون من أجل تفعيل التخصصية في الصناعة. -التعاون مع الوزارة في مجال دراسة الأسواق الخارجية.				
-	-	**القطاعات التي تشعرون أنها تتطلّب رعاية معيّنة وهي قابلة للتطور**	- القطاعات ذات الطاقة المكثفة - صناعة الألبسة - صناعة الأحذية - تصميم المجوهرات - تصميم الأزياء (Haute Couture).	**عملكم علمي بحت يقتصر على الفحوصات أم تقومون بدراسات جدوى مثلاً لمشاريع معينة**	- يقوم المعهد بدراسة الأثر البيئي ودراسة الجدويين الإقتصادية والإدارية وقواعد المنشأ ويقوم ببحوث لصالح بعض المؤسسات. - عند دراسة السوق يتم أولاً إستعمال المعلومات الجمركية ثم يلي ذلك دراسة القدرة الإنتاجية المحلية ومن ثم دراسة إمكانية إعادة تدوير أوتصنيع بعض البضائع. - يوجد 14 مختبرا في المعهد يتمّ الإستعانة بها عند دراسة الإنتاج في عدة قطاعات. -يتم إشراك الجامعات في الدراسات التي نعدّها.		
-	-	**اقتراحاتكم لتعزيز الصادرات الصناعية اللبنانية وتسويق المنتجات الوطنية في الداخل والخارج**	- تخفيض كلفة الإنتاج لتحسين القدرة التنافسية. - تعزيز الديبلوماسية الإقتصادية. - تعزيز العلاقة مع السفارات اللبنانية والإنتشار اللبناني في الخارج. - مشاركة أكثر في المعارض الدولية. - إطلاق حملات إعلانية جديدة حول المنتجات اللبنانية. - تطوير التعليم المهني والتقني. - تفعيل التنسيق مع الوزارات	**- قياساً بالمختبرات في لبنان بماذا يتميز المعهد وهل يوجد فحوصات يتميز بها لا توجد في مختبرات أخرى وبالعكس**	- مختبرات المعهد معتمدة دولياً وحائزة على شهادة ISO 17025 . - يتم مقارنة الفحوصات المحلية مع الفحوصات العالمية. - يبدي المعهد رأيه التقني وهو بمثابةً الذراع التقنية 1. لوزارة الصناعة في عدة ملفات(الإتفاقيات الدولية) 2.ولمجلس النواب على صعيد التشريع. -معظم مشاكل التراخيص الصناعية ترسل إلى المعهد للبت فيها ومعالجتها.	-	-

		لمعالجة مشكلة تضارب الصلاحيات. - تسهيل المعاملات الجمركية. - معالجة مشكلة أكلاف النقل البحري من خلال دعم الحكومة بمبلغ 21 مليار ليرة.					
	الشروط المطلوبة لإنتساب اي صناعي الى الجمعية والخدمات التي تقدمها الجمعية	- على المصنع أن يكون مرخّصاً من وزارة الصناعة ليتمكّن من الإنتساب الى جمعية الصناعيين اللبنانيين. - الصناعي المنتسب الى الجمعية يستفيد من: 1. تخفيض على رسوم المرفأ 2.خدمات المعهد (تخفيض 50%) - دعم للمشاركة في المعارض المتخصّصة - تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز صادراتها.					
	لا يوجد إستجابة مقبولة من قبل الصناعيين عندما تدعو الوزارة لورش عمل، مؤتمرات.	- أولويات الصناعي تكمن في مكان آخر وهي معالجة المشاكل والعوائق الإقتصادية المذكورة سابقاً ولا يركّز في الوضع الحالي على تطوير الذات. - شعور الصناعيين بالإحباط بسبب إهمال الحكومة اللبنانية لدعم القطاع الصناعي.					

		عندما تطلب الوزارة من بعض الصناعيين تحسين الشروط داخل مصانعهم نلاحظ أنه هناك تهرّب من قبلهم؟ ما هو رأي الجمعية بهذا الموضوع وما هو تصوّركم لحل هذه المشكلة؟	- إن تضارب الصلاحيات بين الوزارات المعنية تؤثر على الصناعي فكل وزارة تطلب من المصنع تنفيذ شروط معيّنة تكون أحيانا مختلفة عن شروط وزارة أخرى لذلك يجب على الوزارات التنسيق فيما بينها. -يجب دعم الصناعي وإعطائه الوقت اللازم لتحسين وضعه. - توفير الإمكانية المادية للصناعي لتحقيق الإصلاح المبرمج.				

ملحق رقم 6

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة
الوزير

الرقم: ٢٩٢٣ - ٢٨١٤ /و

التاريخ: ٢٩ / ١٠ / ٢٠١٤

معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية

الموضوع: تشكيل فريق عمل لمتابعة التخطيط الاستراتيجي

المرجع: كتابنا رقم ٢٩٢٣-٢٨١٤/و تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٧

إشارة الى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه، وعطفا على كتابنا رقم ٢٩٢٣-٢٨١٤/و تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٧،

نحيطكم علما، أن فريق عمل وزارة الصناعة الذي يتابع محور التخطيط الاستراتيجي ضمن برنامج الحوكمة الذي يديره مكتبكم الكريم، بتمويل من الاتحاد الاوروبي، سيتم توسيعه على الشكل التالي:

- الأنسة جُمانا الهاشم:رئيسة مصلحة الديوان بالانابة - منسقة المشروع،
- السيد بسام جوني: باحث اقتصادي،
- السيد مارون منصور: باحث اقتصادي،
- السيد علي الشحيمي: مهندس رئيس مصلحة التراخيص الصناعية بالانابة،
- السيد ديفيد واكيم: مهندس في دائرة الترخيص،
- الدكتور سايد بو ذياب: مهندس رئيس مصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية بالانابة،
- السيد يوسف بطيش: مهندس كهرباء والكترونيك،
- السيد علاء الدين الحجار: محلل مبرمج،

للتفضل بالاطلاع%

وزير الصناعة

د.حسين الحاج حسن

صورة طبق الاصل

تخطيط استراتيجي تنمية ادارية٣.docx

ملحق رقم7

لائحة بقيمة السلع الصناعية المصدّرة سنة 2014 بالإضافة الى نسبة كل سلعة من الصادرات الى مجموع الصادرات الصناعية.

الصادرات الصناعية 2014	الأرقام بملايين الدولارات	(وفقاً لأرقام وزارة الصناعة)
النسبة من المجموع	***المجموع***	***السلع***
0.28%	8.9	منتجات المملكة الحيوانية
1.67%	52.5	منتجات المملكة النباتية
1.04%	32.8	شحوم ودهون وزيوت
16.79%	528.9	منتجات صناعة الاغذية
0.49%	15.3	منتجات معدنية
16.50%	519.6	منتجات الصناعات الكيماوية
4.57%	144.0	لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته
0.66%	20.7	جلود، جلود بفراء ومصنوعاتها
0.42%	13.1	خشب ومصنوعاته
6.69%	210.9	ورق وكرتون ومصنوعاتهما
3.88%	122.1	مواد نسيجية ومصنوعاتها
0.68%	21.4	احذية ، اغطية رأس ، ريش
1.13%	35.6	مصنوعات من حجر جبس اسمنت
5.14%	161.8	لؤلؤ، احجار كريمة وشبه كريمة، معادن ثمينةدون الماس الخام وسبائك الذهب والفضة بشكلها الخامي
11.99%	377.8	معادن عادية ومصنوعاتها
22.56%	710.7	آلات واجهزة ومعدات كهربائية
1.16%	36.5	معدات نقل
0.64%	20.3	ادوات واجهزة للبصريات
0.01%	0.3	اسلحة وذخائر
3.70%	116.6	سلع ومنتجات مختلفة
100%	3,149.8	المجموع

رسم بياني للصادرات الصناعية 2014

هذه الأرقام بملايين الدولارات (وزارة الصناعة – وإدارة الإحصاء المركزي سنة 2014)

ملحق رقم8

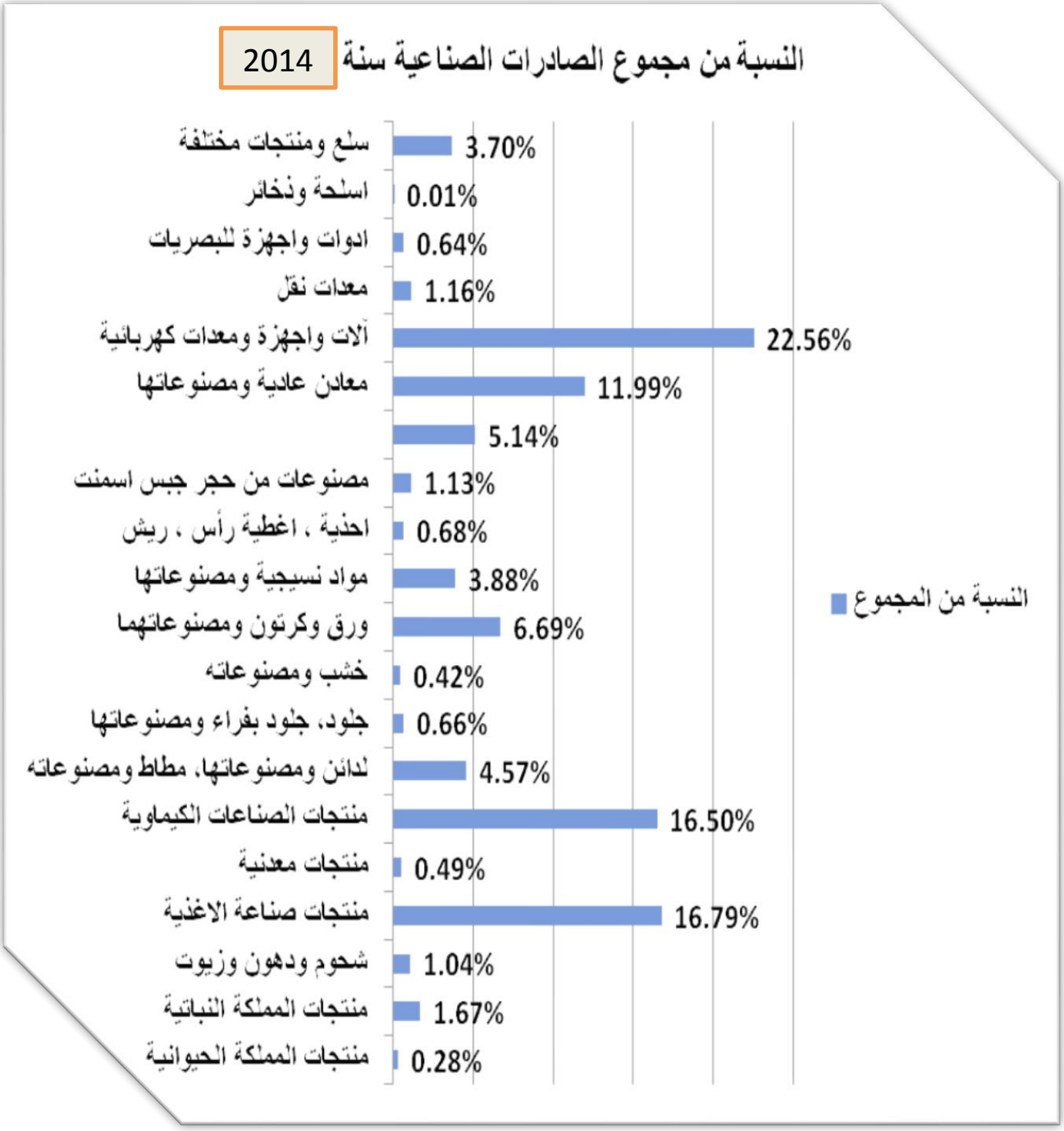

هذه الأرقام بملايين الدولارات (وزارة الصناعة – وإدارة الإحصاء المركزي سنة 2014)

ملحق رقم 9
لائحة توزيع التراخيص الصناعية حسب أنواع الصناعات

توزيع المصانع المرخصة في وزارة الصناعة	
التصنيف الصناعي الدولي الموحد/ISIC	عدد المصانع
التعدين والمناجم	227
تصنيع المنتجات الغذائية والمشروبات	954
مصانع النسيج	82
تصنيع لوازم الملابس. تحضير وصباغة الفراء	137
دبغ وتهيئة الجلود؛ صناعة الأمتعة وحقائب اليد والسروج، والأحذية	54
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين، باستثناء الأثاث؛ صناعة القش وضفر البنود المواد	325
صناعة الورق والمنتجات الورقية	66
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	201
صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	2
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	310
صناعة المطاط والمنتجات البلاستيكية	229
صناعة المنتجات المعدنية وغير المعدنية	474
صناعة المعادن الأساسية	190
تصنيع منتجات المعادن المشكلة، باستثناء الآلات والمعدات	330
تصنيع الآلات والمعدات	88
تصنيع المكاتب والمحاسبة والحوسبة الآلية	3
صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية وأجهزةالاتصالات والمعلوماتية	67
تصنيع لأجهزة البث التلفزيوني والاتصالات والأجهزة	1
صناعة المواد الطبية، و ادوات الدقة والأدوات البصرية والساعات والساعات	5
الشركات المصنعة للسيارات، والمقطورات وشبه المقطورات	8
صناعة معدات النقل الأخرى	3
تصنيع الأثاث والمفروشات	217
التدوير	15
المناجم والتعدين والمقالع	4
المجموع	3992

8.المراجع

- المرسوم الإشتراعي رقم 111 الصادر في 1959/12/6(تنظيم الإدارات العامة).
- المرسوم الاشتراعي رقم 112 الصادر في 1959/12/6 وتعديلاته (نظام الموظفين).
- قانون رقم 642 الصادر في 1997/6/2 (إحداث وزارة الصناعة).
- مرسوم رقم 13173 تاريخ 1998/10/8 (تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها).
- بروتوكول تعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين موقّع عام 2002.
- رؤية وزارة الصناعة 2025.
- كتاب وزارة الصناعة رقم 2923-2814/و تاريخ 2014/12/29 وموضوعه (تشكيل فريق عمل لمتابعة التخطيط الإستراتيجي).
- وزارة الصناعة اللبنانية (مصلحة المعلومات الصناعية)/احصاءات.
- إدارة الإحصاء المركزي.